الفصل الثانى

التعليم فى مجلس الشعب

أولا :التعليم فى خطابات رؤساء الجمهورية

ثانيا :التعليم فى بيانات الحكومة

ثالثا :التعليم فى بيانات وزراء التعليم

رابعا :التعليم فى الوظيفة التشريعية للمجلس

خامسا:التعليم فى الوظيفة الرقابية للمجلس

سادسا:نتائج الدراسة

اتضح من استعراض المهام التى يضطلع بها مجلس الشعب فى الفصل السابق الدور الذى يلعبه المجلس إيذاء السياسة التعليمية والذى يمكن تلخيصه فى :

١-دور تشريعى يقوم بطرح البدائل من خلال الاختصاص التشريعى للمجلس .

٢-دور رقابى على عملية صنع السياسة التعليمية وتنفيذها ، وهذه السياسة يقوم بوضعها :

- رئيس الجمهورية باعتباره المسئول عن تحديد السياسة العامة للدولة فى كافة المجالات ومنها التعليم .
- رئيس الحكومة باعتباره المسئول عن تحديد السياسة العامة فى كل مجال من المجالات بالتفصيل .
- وزير التعليم باعتباره المسئول عن وضع سياسة التعليم وتنفيذها .

<u>وسوف يتناول هذا الفصل ، التعليم كما جاء فى محاضر جلسات مجلس الشعب والتى يدون بها تفصيلا جميع إجراءات الجلسة وما عرض فيها من موضوعات بهدف :</u>

١ - إلقاء الضوء على التعليم كما جاء فى محاضر جلسات المجلس مدونا بأرقام المضابط حتى يسهل على أى باحث سرعة الحصول على البيانات المطلوبة .

٢- تحليل كمى لمعرفة وزن التعليم بالنسبة لكل اختصاص من اختصاصات المجلس .

٣ - تحليل كمى لمعرفة الأوزان النسبية للموضوعات التربوية التى انطوى عليها كل اختصاص .

٤ - مقارنة منهجية بين الفصول التشريعية الستة .

<u>ولإتمام هذا العمل فقد تم تحليل :-</u>

<u>١-جميع الخطب التى ألقاها الرئيس أمام المجلس ، وقد اشتملت على :</u>

- الخطب التى ألقاها فى افتتاح دورات الانعقاد ، والتي حدد فيها السياسة العامة للدولة فى كافة المجالات ، ومنها التعليم الذى تم التركيز عليه .
- الخطب التى ألقاها بمناسبة أداء اليمين الدستورى أمام المجلس فى دورات الانعقاد غير العادية، والتي حدد فيها السياسة العامة للدولة فى كافة المجالات ، ومنها التعليم الذى تم التركيز عليه .
- الخطب التى ألقاها فى مناسبات مختلفة ، وقد اضطرت إليها الباحثة لوجود ثلاث خطب جاء فيها الحديث عن التعليم .

٢- البيانات التى ألقاها رئيس مجلس الوزراء أو نائبه وقد اشتملت على :

- البيانات التى ألقتها الحكومة فى افتتاح دورات الانعقاد لبيان برنـــامج الحكومة فى الفترة المقبلة ،ويحدد فيها السياسة العامة للحكومة فى كل مجال على حدة ، ومنها التعليم الذى تم التركيز عليه .
- البيانات التى ألقتها الحكومة بمناسبة تشكيل وزارة جديدة ، ويحدد فيها السياسة العامة للحكومة فى كل مجال على حدة ، ومنها التعليم الذى تم التركيز عليه .

٣-بيانات وزير التعليم والتى ألقاها أمام المجلس لمناقشة سياسة التعليم .

٤- الموضوعات التى أثارها أعضاء مجلس الشعب فى مختلف الاختصاصات سواء التشريعية أو الرقابية ، وقد اقتصرت الدراسة على الموضوعات التى أثيرت فقط دون الخوض فى المناقشات التى دارت بخصوصها . وقد اشتمل التحليل على الصور الآتية :

(أ) فيما يخص الوظيفة التشريعية للمجلس :

- مشروعات القوانين . قرارات جمهورية .
- اقتراحات بمشروعات قوانين . قرارات بقوانين .
- اتفاقيات .

(ب) فيما يخص الوظيفة الرقابية للمجلس :

- الأســـــئلة .
- طلبات المناقشـــة .
- طلبات الإحاطـــة .
- اقتراحات برغبات .
- الاســـــتجوابات .

وقد اكتفى البحث فى هذا الفصل بإجراء تحليل كمى فقط لتحقيق أهداف الفصل .

أولا : التعليم في خطابات رؤساء الجمهورية

الفصل التشريعى الأول

اشتمل الفصل التشريعى الأول على تسعة خطابات لرئيس الجمهورية . ألقى منها ستة خطابات بمناسبة افتتاح دورات الانعقاد وعند أداء اليمين الدستورى وثلاثة خطابات فى مناسبات مختلفة وهى: -

١ - الخطاب الذى ألقاه عن الموقف السياسى فى ١٥ مايو ١٩٧٢ .

٢ - الخطاب الذى ألقاه فى جلسة خاصة عن بعض الأحداث الطلابية فى ٣١ يناير ١٩٧٣ .

٣ - الخطاب الذى ألقاه عن الملامح والاتجاهات لمستقبل العمل الوطنى فى ١٤مارس ١٩٧٦ .

بالنسبة للخطابات التى ألقاها الرئيس عند افتتاح دورات الانعقاد وعند أداء اليمين الدستوري ، لم يتحدث عن التعليم إلا فى خطاب واحد فقط [١] ، وكان حديثا مختصرا جدا يتكون من جملة واحدة عن مجانية التعليم كجزء من التحولات الاجتماعية .فقد حدد الخطاب التحولات الاجتماعية بالآتى :

- مشاركة قوى العمل فى الإدارة والربح .
- مظلة التأمينات الاجتماعية وامتدادها .
- مجانية التعليم فى كل مراحله .

وبذلك فقد جاءت المجانية فى الترتيب الأخير لهذه التحولات .

أما الخطابات التى ألقاها فى مناسبات مختلفة ،فقد كان نصيب التعليم منها خطابا كاملا بمناسبة الأحداث الطلابية فى يناير ١٩٧٣ [٢]، وقد شرح الرئيس فيها ما حدث بالجامعة ، ولخص في نهاية الخطاب كل ما قاله فى بعض الضوابط بالنسبة للمستقبل .

الفصل التشريعى الثانى

اشتمل الفصل التشريعى الثانى على ثمانية خطابات ، لم يذكر فيها التعليم نهائيا .

الفصل التشريعى الثالث

اشتمل الفصل التشريعى الثالث على أحد عشر خطابا كما تميز هذا الفصل بوجود دورتى انعقاد غير عاديتين بمناسبة أحداث الزاوية الحمراء و أداء الرئيس محمد حسنى مبارك لليمين الدستورى .

---

[١] مجلس الشعب، خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة ، الفصل التشريعى الأول ، دورة الانعقاد العادية الأولى ١١/١١/ ١٩٧١.

[٢] مجلس الشعب، خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الأحداث الطلابية ،الفصل التشريعى الأول،دورة الانعقاد العادية الثانية،جلسة خاصة ،٣١ /١/ ١٩٧٣.

الخطاب الأول

ألقاه الرئيس السادات في افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى فى ٢٣ يونية ١٩٧٩ ،وقد أكد الخطاب على أن المجلس أمامه مهمة إصدار التشريعات التى تعيد النظر فى كل مقومات حياتنا ، و من ذلك تغيير كامل فى نظم التعليم بحيث يصبح معبرا عن المجتمع الجديد وفى خدمته .

- أكد كذلك عن ضرورة تطوير التعليم لبناء المواطن المؤمن بانتمائه إلى أرضه .
- ضرورة نمو أبنائنا على معرفة بالتاريخ .

الخطاب الثانى والثالث لم يذكر فيهما التعليم .

الخطاب الرابع

ألقاه الرئيس السادات في دورة انعقاد غير عادية فى ٥ سبتمبر ٩٨١ ، بمناسبة أحداث الزاوية الحمراء ، وقد تحدث فيها الرئيس عن أحداث الزاوية الحمراء ، وعن نقل بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد إلى وظائف إدارية .

الخطاب الخامس

ألقاه الرئيس محمد حسنى مبارك بمناسبة أداء اليمين الدستورى فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ و لم يشتمل الخطاب على أى حديث عن التعليم .

الخطاب السادس

ألقاه الرئيس مبارك فى افتتاح دورة الانعقاد العادية الثالثة فى ٨ نوفمبر ١٩٨١ ، وقد تحدث الخطاب عن التعليم عند الحديث عن المسئولية عن الإرهاب بشكل موجز جدا حيث اعتبر المدرسة مسئولة عن علاج هذه الظاهرة .

الخطاب السابع

ألقاه الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بيوم مجلس الشعب فى الفصل التشريعى الثالث فى ١٥ مايو ١٩٨٢ ، ولم يشتمل الخطاب على أى حديث عن التعليم .

الخطاب الثامن

ألقاه الرئيس مبارك بمناسبة إتمام الانسحاب من سيناء فى ٢٦ إبريل ١٩٨٢ فى الفصل التشريعى

الثالث ، وحدد الخطاب التحديات التى أمامنا فى خمس نقاط كان التعليم فى المرتبة الأخيرة منها حيث أكد الخطاب على ضرورة تحديث نظم التعلم والثقافة .

الخطاب التاسع

ألقاه الرئيس مبارك في افتتاح دورة الانعقاد العادية الرابعة فى ٣ أكتوبر ١٩٨٢، ولم يذكر التعليم إلا عندما ذكرت قضية الإرهاب والتطرف ، وضرورة أن يشترك فى القضاء عليها رجال الفكر ودور العلم والعبادة و المؤسسات الشبابية .

الخطاب العاشر

ألقاه الرئيس مبارك بمناسبة يوم مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٨٣ ، ولم يشمل الخطاب على أى حديث عن التعليم .

الخطاب الحادي عشر

ألقاه الرئيس مبارك في افتتاح دورة الانعقاد العادية الخامسة ، وقد ركز الخطاب على عدة قضايا عددها عشر قضايا جاء التعليم فى المركز التاسع من هذه القضايا ، وقد أكد الخطاب على أن التعليم فلسفة وسياسة وهو المتغير المؤثر فى مستقبل هذا الشعب ، وتحدث كذلك عن الدور الذى تقوم به المدرسة . و أكد الخطاب كذلك على أن بلدنا التى تتحمل قدرا هائلا من الاستثمار البشرى فى قطاع التعليم يجب أن يتخذ طريقا واضحا ومحددا فى التخطيط التربوى والتعليمى ، ثم أوضح الخطاب ضرورة التحول إلى التعليم الفنى .

الفصل التشريعى الرابع

اشتمل الفصل التشريعى الرابع على خمس خطابات للرئيس

الخطاب الأول

ألقاه الرئيس مبارك في افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى فى ٢٤ يونية ١٩٨٤ ،وقد حدد الخطاب المهام الأساسية التى تواجه الدولة فى ثمانى نقاط جاء التعليم فى المركز الثامن و الأخير فى هذه النقاط ، و قد أكد الخطاب على أنه يجب تطوير التعليم بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع المصرى وبما يتفق مع أحدث النظم العالمية ، وأشار الخطاب إلى الطريق إلى هذا التطوير .

الخطاب الثانى

ألقاه الرئيس مبارك بمناسبة زيارة جلالة الملك حسين ملك الأردن ، هذا الخطاب لم يشتمل على أى

حديث عن التعليم .

الخطاب الثالث

ألقاه الرئيس مبارك في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ ،وقد تحدث الخطاب عن التعليم بشكل مختصر جدا موضحا أن كل الخدمات مبتورة وترهق الموطن بالروتين و التعطيل ، ومجانية التعليم فقدت أثرها بمصروفات ترهق الأسرة .

الخطاب الرابع

ألقاه الرئيس مبارك بمناسبة أحداث الشغب والتى وقعت فى ٢٦/٢٥ فبراير ١٩٨٦ فى أوساط قوات الأمن المركزى فى ٨ مارس ١٩٨٦ ، ولم يذكر الخطاب أى شىء عن التعليم .

الخطاب الخامس

ألقاه الرئيس مبارك في افتتاح دور الانعقاد العادى الثالث فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ ، وقد تحدث الخطاب عن الحقائق التى يصطدم بها التقدم الفعال فى بنائنا الاقتصادى والاجتماعى وهى :-

١. الزيادة الرهيبة فى السكان .
٢. أن سياسة التعليم فى حاجة إلى أعاده النظر لكى توفر العلم المتطور وتنشأ الطالب الذى يستطيع أن يخدم وطنه ، وتحدث الخطاب بشكل مختصر جدا عن الطريق إلى هذا الإصلاح .

الفصل التشريعى الخامس

أشتمل الفصل التشريعى الخامس على ست خطابات لرئيس الجمهورية .

الخطاب الأول

ألقاه الرئيس مبارك في افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى فى ١٩٨٧/٤/٢٣، وقد أكد الخطاب على أن إعادة النظر الشامل فى سياسة التعليم بمختلف مراحله هى من أهم الأولويات التى يجب أن يوجه إليها الاهتمام وقد أكد الخطاب على ضرورة إعداد المعلم واختيار المقررات الصحيحة ، وتهيئة دور العلم لتلقى الجديد المتطور وبأسرع ما يمكن .

الخطاب الثانى

ألقاه الرئيس مبارك بمناسبة إعادة انتخابه وأدائه لليمين الدستورى في ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ ، وقد جاء

الحديث عن التعليم فى موضعين من الخطاب :-

١-عند الحديث عن تحقيق العدالة الاجتماعية فقد ركز الخطاب على ضرورة دعم التعليم .

٢- عند حديثه عن المجالات التى يجب مضاعفة الجهود فيها ، والتى ذكرها الخطاب فى خمسة مجالات ، جاء التعليم فى المقام الثالث منها .

وقد أكد الخطاب على أن قوام النهضة علم وعمل ، وأكد الخطاب كذلك على أن الأسرة المصرية تشكو من قصور التعليم ، ودور المدرسة فى تنشئة الأبناء ، والافتقاد إلى العلم الصالح فى مجالات عديدة .

الخطاب الثالث

ألقاه الرئيس مبارك فى افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ ، وقد حدد الخطاب بعض المؤشرات التى يستدل منها على نجاح السياسة التى تنتهجها الدولة ، وقد حددها الخطاب فى تسعة نقاط جاء التعليم فى النقطة الأخيرة ، وقد تحدث عن نسب الاستيعاب وزيادتها فى الفترة الماضية ، وكذلك الاهتمام بالتعليم الفنى .

الخطاب الرابع

ألقاه الرئيس مبارك بمناسبة دعوة مصر لحضور مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية ، ولم يذكر فيها أى شىء عن التعليم

الخطاب الخامس

ألقاه الرئيس مبارك في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ٩ نوفمبر ٨٩ ، ولم يذكر فيه أى شىء عن التعليم .

الفصل التشريعى السادس

اشتمل هذا الفصل على ثمانية خطابات لرئيس الجمهورية .

الخطاب الأول

ألقاه الرئيس مبارك في افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، و أكد الخطاب على ضرورة السير بخطى أسرع في تطوير نظام التعليم في مصر بحيث يتوافق هذا النظام ويتجاوب مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى ، وبحيث يؤدى الإصلاح المأمول إلى زيادة قدرتنا ، وكذلك تحدث الخطاب عن التربية الدينية .

الخطاب الثانى

ألقاه الرئيس بمناسبة تطورات الموقف فى الخليج في ٢٤ يناير ١٩٩١ ، ولم يشتمل على أى حديث عن التعليم .

الخطاب الثالث

ألقاه الرئيس عن الموقف العربي بعد تحرير الكويت في ٣ مارس ١٩٩١ ، ولم يشتمل على أى حديث عن التعليم .

الخطاب الرابع

ألقاه الرئيس في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية في ١٤ نوفمبر ١٩٩١ ،و أوضح الخطاب أن هناك بعض الموضوعات لابد أن نواصل التحرك فيها وتتطلب من المجلس اهتماما خاصا ، وقد حددها الخطاب فى سبع نقاط جاء التعليم فى المركز السابع والأخير منها ، حيث أكد الخطاب على أنه يجب التعاون مع وزارة التعليم فى وضع الخطة الشاملة للنهوض بالتعليم فى مصر ، وإصلاحه بحيث يكون إصلاحا جذريا متكاملا ، وقد أكد على أنه يجب أن نتفق على أن تكون السنوات القليلة القادمة هى أعوام تطوير التعليم ، والنهوض بالثقافة فى مصر .

الخطاب الخامس

ألقاه الرئيس في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثالثة فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ ، تحدث الخطاب عن التعليم باعتباره موضوعا يستأثر بجانب كبير من اهتمام رئيس الجمهورية ، ويجب أن نعتبره مشروعنا القومى فى السنوات التى تبقت من القرن ، وقد استعرض الخطاب ما تم إنجازه فى هذا الشأن وما بقى علينا أن ننجزه لتحقيق الهدف الذى وضعناه .

الخطاب السادس

ألقاه الرئيس فى اجتماع غير عادى لأداء اليمين الدستورى لفترة رئاسة جديدة فى جلسة خاصة ١٢ أكتوبر ١٩٩٣ ، ولم يذكر الخطاب التعليم إلا عند الحديث عن رفع مستوى الخدمات إلى حدود لائقة ، وخصوصا فيما يتعلق بالصحة والتعليم والإسكان العشوائى .

الخطاب السابع

ألقاه الرئيس في افتتاح دورة الانعقاد العادية الرابعة فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣ ،وقد طرح الخطاب عددا من القضايا المحورية الهامة حددها بسبع قضايا ، وقد جاء التعليم فى الترتيب الرابع من هذه القضايا،

حيث أكد الخطاب على ضرورة رفع مستوى التعليم ، والنهوض بالثقافة فى مصر ،واعتبره الخطاب هدفا لمشروعنا القومى الأكبر ، فعليه يتوقف مستقبل مصر ، وبه ترتبط قدرتها على رفع مستوى الحياة لجميع أبنائها .

الخطاب الثامن

ألقاه الرئيس مبارك فى افتتاح دورة الانعقاد العادية الخامسة فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ ،وتحدث الخطاب عن الاستثمارات فى القطاعات المختلفة ، والتى حددها الخطاب بخمسة قطاعات ، وقد جاء التعليم فى الترتيب الرابع من هذه القطاعات وقد استعرض الخطاب ما تم تنفيذه فى هذا المجال ، وقد أكد الخطاب على أن الأمر لا يقتصر على بناء أو تجديد مدارس بل أنه يتعدى هذا ليشمل رفع مستوى التعليم فى مصر وتحقيق طفرة نوعية فى الخدمة التعليمية ، وقد كرر الخطاب على أن هذه القضية تعتبر مشروعا قوميا يحتل أولوية فائقة فى قائمة اهتماماتنا الوطنية .

وأكد الخطاب كذلك على ضرورة تطوير المناهج ، والاهتمام بالتعليم الفنى ، والاهتمام بالتعليم الجامعى .

ننتقل بعد ذلك إلى تحليل هذه الخطابات بغرض استخراج النتائج منها

قد تم تحليل سبعة وأربعون خطابا على مدار الفصول التشريعية الستة ، وتمثل هذه الخطابات جميع الخطب التى ألقاها رؤساء الجمهورية فى البرلمان أمام مجلسى الشعب والشورى ، وقد بلغت تكرارات الحديث عن التعليم فى هذه الخطب ٢,٧ ٪ من جملة أحاديثهم ، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا لا تتمشى مع أهمية الدور الذى يلعبه التعليم فى تنمية المجتمع .

ويوضح الجدول التالى تكرارات الحديث عن التعليم فى خطابات رؤساء الجمهورية .

جدول رقم (١) يبين إجمالى تكرارات الحديث عن التعليم فى خطابات رؤساء الجمهورية .

الرئيـــس	٪
١-محمد أنور السادات	٪ ٤
٢-محمد حسنى مبارك	٪ ٢

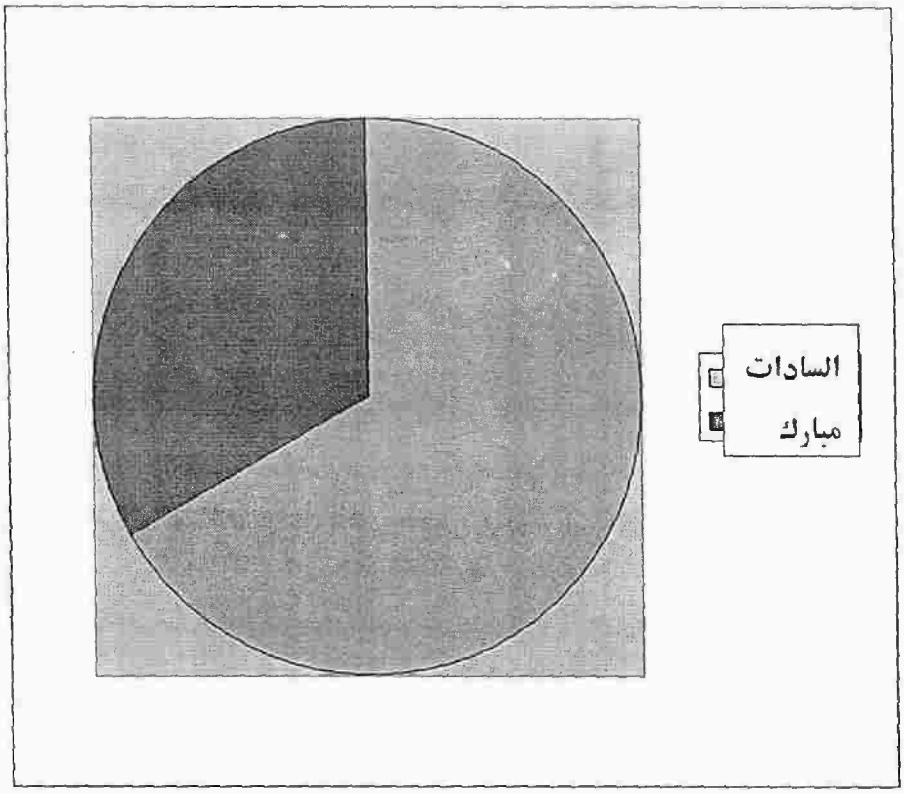

رسم يوضح تكرارات الحديث عن التعليم فى خطابات رؤساء الجمهورية

فإذا نظرنا إلى الجدول السابق يبدو لنا من الوهلة الأولى أن تكرارات الحديث عن التعليم عند الرئيس محمد أنور السادات فاقت بكثير مثيلتها عند الرئيس محمد حسنى مبارك ، ومع هذا فقد لاقى التعليم اهتماما محدودا من الرئيس السادات ، وارتفاع هذه النسبة راجع إلى الظروف السياسية التى مرت بالبلاد واستلزمت وقوف الرئيس أمام المجلس لشرح الأحداث ، وهذا ما سيتضح من الجدول التالى .

جدول رقم (٢) يبين إجمالى تكرارات الحديث عن التعليم فى خطابات رؤساء الجمهورية موزعة على حسب المناسبات التى ألقت فيها .

البيـــــــــان	٪
١- خطابات الافتتاح وأداء اليمين:	
السادات	٪ ٠,٦
مبارك	٪ ٢,٥
٢- خطابات فى مناسبات مختلفة :	
السادات	٪ ٧,٦
مبارك	٪ ٠,٢

خطابات الافتتاح وأداء اليمين

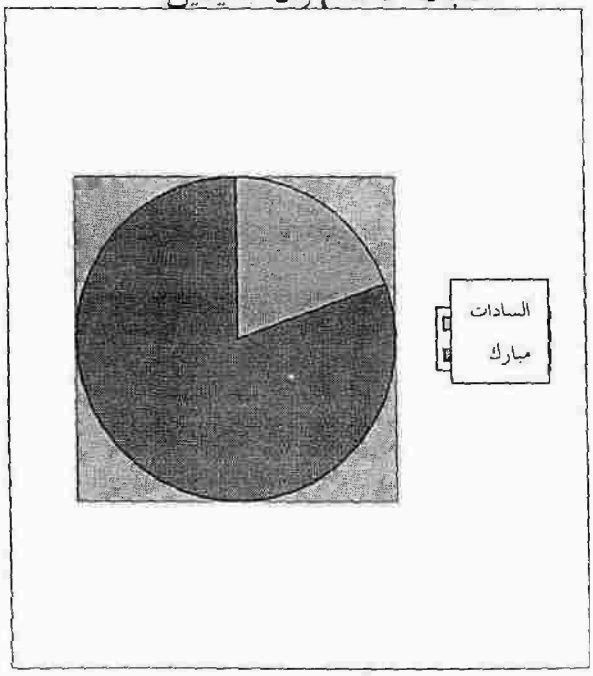

خطابات فى مناسبات مختلفة

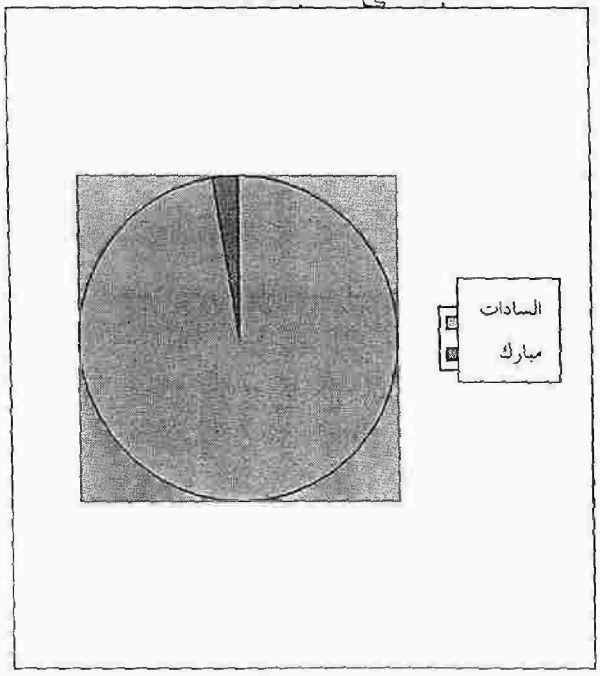

جدول رقم (٣) يبين الوزن النسبى للتعليم موزعا على الفصول التشريعية فى خطابات رؤساء الجمهورية

البيـــــــــــان	الفصل (١)	الفصل (٢)	الفصل (٣)	الفصل (٤)	الفصل (٥)	الفصل (٦)
١-خطابات الافتتاح وأداء اليمين						
السادات	٠,١ ٪	صفر ٪	٢,٧ ٪			
حسنى مبارك			٢,٩ ٪	٣.٣ ٪	١,٩ ٪	٣,٥ ٪
٢-خطابات فى مناسبات مختلفة						
السادات	٢٢ ٪	صفر٪	١,٣ ٪			
حسنى مبارك			٠,٢ ٪			

ونظرا للتباين الشديد بين الرئيسين فيما يخص التعليم ، والواضح من الجدولين السابقين فقد تم بحث التعليم عند كل رئيس على حدة .

الرئيس محمد أنور السادات :

(١) الخطابات التى تم إلقائها فى افتتاح دورات الانعقاد العادية وكذلك الخطابات التي تم إلقائها عند أداء اليمين الدستورى وعددها أحد عشر خطابا ، و تحدد فيها السياسة العامة للدولة بما فيها السياسة التعليمية التي تم التركيز عليها . وبتحليل هذه الخطابات نجد أن التعليم لم يلق أى اهتمام من الرئيس السادات فقد بلغت تكرارات الحديث عنه ٠,٦ ٪ فقط من إجمالى الأحاديث ، وعلى الرغم من أن عدد هذه الخطابات قد بلغ أحد عشر خطابا ، إلا أن التعليم لم يذكر إلا فى خطابين فقط [١] .

ومن تحليل الخطابات ككل أمكن إرجاع هذا الاهتمام المحدود إلى عدة أسباب : -

١-أن هذه الفترة كانت فترة انتقالية وحاسمة فى تاريخ مصر تستعد فيها بكل طاقاتها إلى تحرير الأرض ومحو آثار العدوان ، فقد احتل إعداد القوات المسلحة مكانا بارزا فى الخطابات ، فقد اعتبر الخطاب " إن أمامنا طريق واضح وهو إعادة بناء قواتنا المسلحة ، و إمدادها بكل الإمكانيات " [٢]

---

[١] مجلس الشعب ،خطاب الرئيس في افتتاح الدورة ، الفصل التشريعي الأول ،دورة الانعقاد العادية الأولى ، ١١ /١١/ ١٩٧١ و خطاب الرئيس فى افتتاح الدورة ، الفصل التشريع الثالث ، دورة الانعقاد العادية الأولى ،٣ /٦/ ١٩٧٩.

[٢] مجلس الشعب ،خطاب الرئيس في افتتاح الدورة ،الفصل التشريع الأول ، دورة الانعقاد العادية الثانية ، ١٥ /١٠/١٩٧٢.

وركز الخطـــاب كذلك على أن"كل مواردنا يجب أن نسخرها للمعركة ولا يجب أن نسخرها لخلاف ذلك" [1].

٢- احتلت العلاقات المصرية السوفيتية والعلاقات المصرية العربية جانبا كبيرا من الخطابات ، وهو ما كانت تفرضه الظروف التى تمر بها البلاد بعد الحرب من امتناع الاتحاد السوفيتى عن إعادة تسليح الجيش ، وكذلك سوء العلاقات العربية بعد معاهدة السلام ، حتى أننا نجد أن بعض الخطابات أفردت أكثر من ٨٠ ٪ منها لهذه العلاقات [2] .

٣- كثرة الحديث عن نتائج المعركة ، والانتصارات التى حققها الجيش المصرى ، وحكايات البطولات فى حرب اكتو بر .

وبهذا أثرت الظروف السياسية على الاهتمام بالتعليم كجزء من السياسة العامة للدولة حيث تراجع هذا الاهتمام إلى أدنى المستويات .

(ب) الخطابات التى تم إلقائها فى مناسبات مختلفة فى جلسات خاصة ، وعددها تسعة خطابات . وبالنظر إلى الجدول رقم (٢) نجد أن تكرارات الحديث عن التعليم فى هذه الخطابات بلغت نسبة عالية جدا (٧,٦٪) ، ومع ارتفاع هذه النسبة إلا أنها لا تمثل اهتماما بالتعليم ودوره كأداة من أدوات التنمية الضرورية لبناء (الدولة العصرية) ، دولة (العلم والأيمان) التى سعى الرئيس دائما إلى تحقيقها ، وإنما ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى الظروف السياسية التى كانت تمر بها البلاد ، والتى أدت إلى بعض الأحداث التى استدعت من الرئيس الوقوف أمام المجلس لتوضيح الأمور ، وشرح الأحداث ، وقد حدث هذا فى خطابين : -

- الأول في الفصل التشريعي الأول بمناسبة الأحداث الطلابية فى يناير ١٩٧٣ ، والذى يمثل ٢٢٪ من أحاديث الرئيس فى الفصل التشريعى الأول .
- الثانى فى الفصل التشريعى الثالث بمناسبة أحداث الزاوية الحمراء، والذى مثل التعليم فيه ١,٣ ٪ من أحاديث الرئيس فى هذا الفصل .

أما إذا انتقلنا إلى الموضوعات التربوية المتضمنة فى هذه الخطابات فسنجدها قليلة جدا متمشية مع إهمال التعليم عند الرئيس السادات ، ويوضح الجدول التالى هذه الموضوعات .

---

[1] مجلس الشعب ، خطاب الرئيس بمناسبة الأحداث الطلابية، الفصل التشريعى الأول ، دورة الانعقاد العادية الثانية – ٣١ /١/ ١٩٧٣ .

[2] مجلس الشعب ، خطاب الرئيس فى افتتاح الدورة ، الفصل التشريعى الثانى ، دورة الانعقاد العادية الأولى ، ١١ /١١/ ١٩٧٦.

جدول رقم (٤) يبين الأوزان النسبية للموضوعات التربوية المتضمنة فى خطابات الرئيس السادات

الموضوع	٪
١-ممارسة الطلاب للنشاط السياسى	٪ ٩٣
٢- تعليم جامعى (هيئات التدريس)	٪ ٢,٨
٣- تطوير التعليم	٪ ٢,٨
٤- مجانية التعليم	٪ ١,٤

ويتضح من الجدول السابق أن ممارسة الطلاب للنشاط السياسى استحوذ على اكبر نسبة حيث بلغت تكرارات الحديث عنه ٩٣ ٪ من إجمالى الموضوعات التربوية عند الرئيس السادات . وهذه النسبة تعكس حالة عدم الاستقرار التى كانت تمر بها البلاد . ومن الملاحظ أن الحديث عن ممارسة الطلاب للنشاط السياسى جاء فى الفصل التشريعى الأول متواكبا مع الأحداث الطلابية التى حدثت فى الجامعة فى يناير ١٩٧٣ ، ثم تلا ذلك الحديث عن هيئات التدريس فى الجامعات حيث بلغت نسبة ٢,٨ ٪ ، وقد تواكب ذلك مع أحداث الزاوية الحمراء ، والتى قرر فيها الرئيس نقل بعض أعضاء هيئات التدريس إلى وظائف إدارية .

ثم جاء بعد ذلك و بنفس النسبة الحديث عن تطوير التعليم [١] فى خطاب واحد فقط . واحتل الحديث عن مجانية التعليم المركز الأخير حيث بلغ الحديث عنه ١,٤ ٪ [٢] .

وشهد الفصل التشريع الثانى بدوراته الثلاثة إهمالا تاما للتعليم ، فلم يذكر فيه التعليم نهائيا.

الرئيس محمد حسنى مبارك :

(أ) الخطابات التى ألقاها الرئيس فى افتتاح دورات الانعقاد العادية وكذلك خطابات أداء اليمين الدستورى وعددها سبعة عشر خطابا ، والتي تحدد فيها السياسة التعليمية باعتبارها جزءا من السياسة العامة للدولة ، فقد بلغ تكرار الحديث عن التعليم فيها ٢,٥٩ ٪ من إجمالى أحاديثه ، وهذه النسبة تعتبر أعلى بكثير مـــن مثيلتها عند الرئيس السادات حيث بلغت ٠,٦ ٪ . ومع هذا فإن هذه النسبة تعتبر أيضا قليلة لا تتمشى مع أهمية التعليم ، وما يلعبه من تأثيرات بالغة العمق فى مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) نجد أن الحديث عن التعليم أخذ فى التذبذب ، فبينما بلغت نسبته فى الفصل الثالث ،والذى أدى فيه الرئيس اليمين

---

[١] مجلس الشعب ، خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة أحداث الزاوية الحمراء ، الفصل التشريعي الثالث ، دورة انعقاد غير عادية -٥ /٩/ ١٩٨١ .

[٢] مجلس الشعب ، خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العادى الأول ، ١١ /١١/ ١٩٧١ .

الدستورى خلفا للرئيس السادات ٢,٩ ٪ نجده ارتفع فى الفصل الرابع إلى ٣,٣ ٪ ، ثم هبط فى الفصل الخامس إلى ١,٩ ٪ ، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى فى الفصل التشريعى السادس ليسجل أعلى نسبة له ٣,٥ ٪ .

كذلك ومع ارتفاع هذه النسبة فقد بدأ الخطاب ينظر إلى التعليم باعتباره مشروعا قوميا ، فقد أكد الخطاب على أن " تلك القضية تعتبر مشروعا قوميا يحتل أولوية فائقة فى قائمة اهتماماتنا الوطنية فعليه يتوقف مستقبل مصر ، وبه تتبلور قدرتها فى الدخول للقرن الحادى والعشرين بأقدام ثابتة "[1] .

(ب) الخطابات التى تم إلقائها فى مناسبات مختلفة ، وكذلك فى افتتاح دورات الانعقاد غير العادية وعددها ستة وعشرون خطابا ، نجد أن التعليم لم يذكر فيها إلا فى خطاب واحد فقط [2] ، حيث بلغت تكرارات الحديث عنه فى هذا الخطاب ٠,٢ ٪ من إجمالى أحاديث الرئيس .

<u>وبتحليل هذه الخطب يمكن إرجاع ذلك إلى: -</u>

١- الظروف التى مرت بالبلاد ، وأدت إلى هذا العدد الكبير من الخطابات مثل عودة طابا والحرب بين العراق والكويت وتحرير الكويت ..... الخ . وطبيعى أن يغيب فيها الحديث عن التعليم .

٢- حالة الاستقرار الداخلى الذى مرت بها البلاد أدت كذلك إلى تراجع هذه النسبة عن مثيلتها عند الرئيس السادات .

<u>وإذا انتقلنا إلى الموضوعات التربوية المتضمنة فى خطابات الرئيس محمد حسنى مبارك فالجدول التالى يوضح ذلك .</u>

---

[1] مجلس الشعب ، خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة ، الفصل التشريعى السادس ، دورة الانعقاد العادية الرابعة ، ١١ /١١/ ١٩٩٣ .

[2] مجلس الشعب ، خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بيوم مجلس الشعب،الفصل التشريعى الثالث،دورة الانعقاد العادية الرابعة، ١٤ مايو ١٩٨٣ .

جدول رقم (٥) يبين الأوزان النسبية للموضوعات التربوية المتضمنة فى خطابات الرئيس مبارك .

الموضـــــــوع	٪
١- تطوير التعليم	٪ ٢٨
٢- التعليم الفنى	٪١٨,٣
٣- المعلمون	٪ ١١,٢
٤- الأبنية التعليمية	٪ ٨,٤
٥- التعليم الجامعى والعالى	٪ ٧
٦- الإرهاب	٪ ٥,٦
٧-مجانية التعليم	٪ ٥,٦
٨-المشاركة الشعبية فى التعليم	٪ ٢,٨٠
٩-رعاية الموهوبين	٪ ٢,٨
١٠- تعزيز إمكانيات المدارس	١,٤
١١-مشاركة الأحزاب فى التعليم	١,٤
١٢- الامتحانات	١,٤
١٣- استيعاب الملزمين	١,٤
١٤- التربية لدينية	١,٤
١٥- إدخال التكنولوجيا الحديثة	١,٤
١٦- الأنشطة التربوية	١,٤

ويوضح الجدول رقم (٥) تنوع الموضوعات التربوية فى خطابات الرئيس مبارك ، فقد تعددت هذه الموضوعات إلا أن تطوير التعليم قد احتل أعلى مكان فى قائمة اهتمام الرئيس مبارك ، حيث بلغ الحديث عنه ٢٨ ٪ من جملة الموضوعات التربوية التى تحدث عنها الرئيس ، وقد يرجع ذلك إلى :

١-عجز النظام التعليمى عن مواجهة متطلبات المجتمع ، والذى كشف عنه مستوى الخريجين، وكذلك انتشار البطالة بين الخريجين .

٢- المشاكل الكثيرة التى واجهت التعليم وأدت إلى معاناة البيت المصرى والتى ، ظهر لها آثارا واضحة فى المجلس من خلال الوظيفة الرقابية له ، مما أدى إلى ضرورة الوقوف عندها ومحاولة التغلب عليها .

وقد شهد الفصل التشريعى السادس أعلى تكرار للحديث عن تطوير التعليم ثم تلاه الفصل التشريعى الخامس ثم الثالث ، ولم يشهد الفصل التشريعى الرابع أى حديث عن تطوير التعليم .

ثم جاء التعليم الفنى ليحتل المركز الثانى من اهتمامات الرئيس مبارك حيث بلغت نسبته ١٨,٣ ٪ وهذه النسبة تدل أيضا على اهتمام الرئيس به لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للعمالة الماهرة والمدربة ، وقد تركز الحديث عنه فى الفصل التشريعى السادس .

جاء بعد ذلك فى قائمة اهتمامات الرئيس المعلمون وأحوالهم وضرورة العناية بهم كطريق للإصلاح حيث بلغت تكرارات الحديث عنهم ١١,٢ ٪ ، وقد تركز الحديث عنهم فى الفصل التشريعى السادس .

أما فيما يخص قضية الإرهاب باعتبارها قضية هامة فإن الحديث عنها تركز فى الفصل التشريع الثالث متواكبا مع أحداث مقتل السادات ، وكذلك فى الفصل التشريعى السادس نتيجة طبيعية لبعض الأحداث الإرهابية التى حدثت فى البلاد .

ومن هنا نجد أن الفصل التشريعى السادس لاقى فيه التعليم اهتماما كبيرا ، سواء من حيث تكرارات الحديث عن التعليم فيه ، أو من حيث تنوع الموضوعات التربوية .

ثانيا : التعليم فى بيانات الحكومة

الفصل التشريعى الأول

اشتمل هذا الفصل على سبعة بيانات للحكومة .

البيان الأول

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى في ٢٩ ديسمبر ١٩٧١ (مضبطة الجلسة السادسة) ،وقد بدأ هذا البيان بالحديث عن التعليم وضرورة الإسراع فى تطويره . ثم تطرق لموضوعات أخرى وأهمها ما تستهدفه الخطة فى مختلف القطاعات ، وقد حدد البيان هذه القطاعات بسبعة قطاعات ، جاء الحديث عن التعليم ضمن قطاع الخدمات الذى كان ترتيبه السادس فى هذه القطاعات ، وقد احتل التعليم المقام الأول من هذه الخدمات .

البيان الثاني

ألقاه رئيس الحكومة بمناسبة تشكيل وزارة جديدة فى ٢٣ يناير سنة ١٩٧٢ ،(مضبطة الجلسة الثانية عشرة) ،ولم يذكر فيه التعليم فى أى جزء حتى عند حديثه عن الخدمات وضرورة تحسينها .

البيان الثالث

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ٢٧ نوفمبر (مضبطة الجلسة الثانية عشرة) ، وقد أوضح البيان الخطة العشرية للحكومة ، وحدد بعض ملامحها فى تسع نقاط جاء التعليم فى المقام الخامس منها ضمن قطاع الخدمات ، وقد تركز الحديث على الاستثمارات المخصصة لقطاع التربية والتعليم ، والتوسع في التعليم الابتدائي و الفني ، وتوفير العدد الكافى من المعلمين ، وكذلك تحدث عن وضع الجامعات الإقليمية .

البيان الرابع

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثالثة فى ٨ ديسمبر ١٩٧٣ (مضبطة الجلسة الرابعة)، وتحدث البيان عن برنامج الحكومة فى سائر مجالات العمل الوطنى فى ميادين عديدة.

وقد تحدث البيان عن سبعة وعشرين مجالا جاء الحديث عن التعليم فى أربعة مجالات منها وهى : -

١-المجال الثاني عشر ، فى قطاع الخدمات ، وقد أكد البيان على أن الأولوية فى التعليم لأبناء الشهداء.

٢-المجال الثالث عشر ، مجال الأزهر الشريف ، وقد أكد البيان على أن الحكومة تعمل على دعم التعليم والبحث العلمى فى هذا المجال .

٣-المجال الثانى والعشرون ، وتحدث فيه البيان عن التربية والتعليم وخطط الوزارة فى هذا المجال

٤-المجال الثالث والعشرون ، وتحدث فيه البيان عن التعليم العالى .

البيان الخامس

ألقاه رئيس الحكومة فى افتتاح دورة الانعقاد العادية الرابعة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٤ (مضبطة الجلسة السابعة) ، و تحدث البيان عن التعليم ضمن الحديث عن التنمية الاجتماعية ، وقد احتل المركز الأول منها ، و أكد البيان على : -

- أن التعليم يعانى من أزمة حقيقية .

- ورقة أكتوبر بما تضمنه من فلسفة إنسانية للتنمية الشاملة .
- معاهد إعداد المعلمين وتطويرها .
- التوسع فى التعليم الفنى نظام الخمس سنوات .
- إدخال نظام الاختيار فى الشهادة الثانوية .
-دور الأزهر الشريف .
- التعليم العالى وتحدث فيه الخطاب عن مشكلتين :
  ١. الإسكان الطلابى
  ٢. الكتاب الجامعى

البيان السادس

ألقاه رئيس الحكومة بمناسبة تشكيل وزارة جديدة فى ١٣ مايو سنة ١٩٧٥ (مضبطة الجلسة الواحدة والخمسين) ، وقد تحدث البيان عن التعليم فى عدة أجزاء :-

١- عند الحديث عن المهام الداخلية الأساسية لهذه الحكومة ، وقد حددها البيان بعشر مهام ، جاء التعليم فى المركز التاسع منها مع الثقافة والصحة والإعلام والبحث العلمي ، وقد أكد البيان أن الخطوة الأولى على الطريق هى محاربة الأمية واستيعاب الأطفال . والخطوة الثانية تتصل بوضع نظام محكم للتعليم الفني . أما الخطوة الثالثة فهى رفع مستوى الأداء فى الجامعات والمعاهد العليا ودعم الجامعات الإقليمية .

٢-عند الحديث عن ورقة أكتوبر وأهدافها ، أكد البيان على أن تغير الإنسان وتعديل اتجاهاته وأنماط سلوكه تتم عن طريق محو الأمية .

٣-عند الحديث عن رعاية الشباب ، حيث رأت الحكومة أهمية تنميته فى المجالات التربوية والتعليمية والفكرية والقومية والاجتماعية والصحية والرياضية .

البيان السابع

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الخامسة فى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٥ (مضبطة الجلسة الثانية) ، وقد تحدث البيان عن التعليم عند حديثه عن الإنسان ،واعتبره البيان غاية التنمية ، وقد احتل المركز الأول بالنسبة لمجالات الخدمات ،و أكد البيان على أن الحكومة تعمل على وضع استراتيجية طويلة المدى للتعليم والتدريب والبحث العلمي ، وأكد كذلك على : -

-التوسع فى التعليم العام والإعدادى والثانوى والدينى.

-التوسع فى الكليات والجامعات الإقليمية.

- الاهتمام بالتعليم الفنى ورفع مستواه.
- الاهتمام بالأزهر.

الفصل التشريعى الثانى

أشتمل الفصل التشريعى الثانى على ثلاثة بيانات للحكومة

البيان الأول

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٨٦ (مضبطة الجلسة الثالثة) ، وقد تحدث البيان عن التعليم فى عدة مواضع: -

١- عند تحديد الاتجاهات التى تلتزم بها الحكومة والتى حددها البيان بأربعة اتجاهات ، جاء الحديث عن التعليم ضمن دعم المبادئ الاشتراكية وتحقيق التوازن بين القوى الاجتماعية المختلفة، وقد تحدث البيان عن ضرورة تطوير نظم التعليم مع الاحتفاظ بالمجانية ، وزيادة الخدمات المقدمة للطلاب .

٢- وكذلك جاء التعليم ضمن التكامل فى بناء الإنسان المصرى على أساس من العلم والمعرفة ، و الإيمان بالله وبالقيم الروحية والأخلاقية .

-أكدت الحكومة كذلك على ضرورة العناية بمحو الأمية وتنظيم الأسرة .

-وكذلك أكدت الحكومة على ضرورة التوسع فى الخدمات الأساسية وخاصة فى مجالات التعليم والصحة مع التوسع فى جميع مراحل التعلم .

٣- عند الإشارة إلى السياسات والبرامج التى تتبعها الحكومة ، والتي حددها البيان بثمانى سياسات جاء الحديث عن التعليم ضمن سياسة التنمية الاجتماعية والبرنامج العاجل للخدمات ، وقد جاء التعليم فى المركز الثانى بعد معالجة المشكلة السكانية ، وقد أكدت الحكومة على أهمية التربية المتكاملة للشباب المصرى .

٤- عند الحديث عن التعليم والتدريب و العمالة ، وقد أكد البيان على :-

- تجديد الأنظمة التعليمية وربطها باحتياجات البيئة والمجتمع .
- تحقيق الاستيعاب الكامل فى التعليم الابتدائى.
- التوسع فى التعليم الفنى وربطه بالبيئة.
- زيادة الارتباط بين سياسة القبول وبين احتياجات العمالة.
-إعداد المعلم .
- الحرص على التعليم الدينى والأزهرى.
-تصفية الأمية.

البيان الثانى

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ديسمبر ١٩٧٧ (مضبطة الجلسة السابعة) ، وقد عرض البيان الخطط التفصيلية للاستثمارات في عدة مجالات عددها عشرة مجالات ، جاء التعليم ضمن بناء الإنسان الجديد الذى احتل المركز العاشر ، وقد احتل التعليم والبحث العلمى المركز الأول في هذا المجال ، وقد تحدث البيان عن :

- تجديد التعليم وتحديثه .
-توفير الفرص المتكافئة .
- الوصول إلى الاستيعاب الكامل ، وخفض نسب الفقد والتسرب ، وتقديم وجبات غذائية للأطفال ومد الإلزام إلى الإعدادى .
- التوسع فى التعليم الفنى.
- رعاية المعلمين وإعدادهم .
- تأكيد ذاتية الجامعات ، وربط التعليم الجامعى وقطاعات الإنتاج ، ودعم الدراسات العليا .

البيان الثالث

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثالثة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٨ (مضبطة الجلسة الثالثة) ، وقد تحدث البيان عن السياسات والاتجاهات المحددة ، والتى حددها البيان فى عشر سياسات جاء التعليم فى أولها وقد أكد البيان على ضرورة :-

- سد منابع الأمية بالاستيعاب الكامل لجميع الأطفال .
- ربط التعليم ومناهجه بمتطلبات البيئة و إعطاء أولوية للتعليم الفنى .
- وضع التعليم العالى ضمن خطة شاملة متوازنة للتعليم ككل .

وقد جاء الحديث عن التعليم كذلك عند الحديث عن زيادة السكان ومحو الأمية والذى احتل المركز الرابع من السياسات والاتجاهات ، وأكد البيان على أن القطاع النسائى والشبابى عليه مسئولية قومية فى التصدى لهذه المشكلة بجهود ذاتية .

الفصل التشريعى الثالث

اشتمل هذا الفصل على سبعة بيانات للحكومة

البيان الأول

ألقاه رئيس الحكومة فى افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى ، وقد تم إلقاؤه فى جلستين نظرا لطول البيان ، (مضبطة الجلسة السادسة والعشرين، في ١٥ ديسمبر ١٩٧٩ و مضبطة الجلسة السابعة والعشرين ، فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٩) ، وقد عرض البيان الأنشطة المختلفة للوزارة ، وقد تحدث البيان عن سبع وزارات من ضمنها وزارة التعليم التى جاء ترتيبها السادس ، وقد حدد البيان الخطوط العريضة لسياسة التعليم والبحث العلمى ، وقد قسمه البيان إلى :-

١ - التربية والتعليم.

٢ - التعليم العالى .

٣ - الجامعات.

وقد تحدث عنها بشىء من التفصيل ، ثم تحدث البيان فى الجزء الثانى منه على الموازنة والاعتمادات المقررة لعام ١٩٨٠ ، واشتمل البيان على اعتمادات وزارة التربية والتعليم ، والتعليم العالى، والتعليم الدينى والأزهرى .

البيان الثانى

ألقاه رئيس الحكومة عن برنامج الحكومة فى ١٤ يونيو ١٩٨٠ (مضبطة الجلسة الواحدة والتسعين)، وقد جاء الحديث عن التعليم عند الحديث عن قطاع الخدمات ، ودور كل وزارة من الوزارات فى هذا المجال ، واحتل المركز الأول فى هذه الوزارات ، وقد أكد البيان على أن التعليم بمختلف مراحله ونوعياته مقبل على مرحلة جديدة تتطلب تطويرا جذريا ، وتحديثا فى كل نواحيه سواء من حيث فلسفته أو استراتيجيته أو برامجه أو مناهجه أو طرق التدريس أو التقويم .

وقد أكد البيان كذلك على :-

- زيادة نسب الاستيعاب بالمراحل المختلفة .
- التوسع في التعليم الفنى.
- حسن إعداد المعلم.
- التوسع في برامج التغذية للطلاب.
- الاهتمام بموضوع الأمية.
- ترشيد التعليم العالى.
- تأكيد ذاتية الجامعات واستقلالها.

البيان الثالث

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ (مضبطة الجلسة الثالثة) ، وقد تحدث البيان عن التعليم بأنه يمثل حجر الزاوية الرئيسية فى إعداد الإنسان المصرى وتوفير أسباب التقدم والرخاء لمجتمعنا .

وأكد البيان كذلك على :-

- ضرورة مد الإلزام إلى تسع سنوات .
- إصلاح التعليم ، وتحديثه.
- تطوير التعليم الثانوى العام ، والتوسع فى التعليم الفنى .
- دعم فرص التعليم غير النظامى .
- التأكيد على أن محو الأمية بمفهومها الشامل مسئولية قومية .
- المعلم هو حجر الزاوية.
- دعم قيادات المعاهد الفنية نظام السنتين .
- استقلال الجامعات ، وتوفير الإمكانات لتؤدى رسالتها .

البيان الرابع

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ (مضبطة الجلسة الرابعة) ،وقد جاء الحديث عن التعليم عند الحديث عن تطوير قطاع الخدمات ، وأوضح البيان على أن التعليم حاجة أساسية لجميع المواطنين ، ولذلك عملت على تطويره وتحديثه ، كما تحدث البيان عن قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المنظم لمراحل التعليم .

البيان الخامس

ألقاه رئيس الحكومة بمناسبة تشكيل وزارة جديدة فى ٢٠ فبراير ١٩٨٢ (مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين) ، وقد أكد البيان على أن الحكومة تدعم التعليم الفنى بأنواعه المختلفة ونجاح النظام التعليمى الأساسى ، وتوفر له كل الإمكانيات ، وكذلك إلغاء الفترات الثانية والثالثة من مدارسنا .

البيان السادس

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الرابعة فى ٦ نوفمبر ١٩٨٢ (مضبطة الجلسة السابعة) ، وقد جاء الحديث عن التعليم عند الحديث عن أجهزة الخدمات ، وأكدت الحكومة على :-

- أنه انطلاقا من التزامها بتوفيره لكل أبناء الشعب ، والعمل على إصلاحه فقد بدأ تعميمه.
- وتوجيه العدد الأكبر إلى التعليم الفنى ، ودور المعلمين .
- ربط قبول الطلاب فى التعليم العالى بحاجات خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- التوسع في الإسكان بالمدن الجامعية ، بالإضافة إلى التغذية وباقى الخدمات الطلابية.

البيان السابع

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الخامسة فى ٣ ديسمبر ١٩٨٣ (مضبطة الجلسة السابعة) ، وقد جاء الحديث عن التعليم ضمن المجالات التى تهتم بها الدولة ، واحتل المركز قبل الأخير فى هذه المجالات ، وقد تحدث البيان عن :-

- قبول التلاميذ بالتعليم الأساسي.
- تشجيع التعليم الفنى .
- دعم الكتاب الجامعى والنشاط الاجتماعى للطلاب .

الفصل التشريعى الرابع

اشتمل الفصل التشريعى الرابع على ثلاثة بيانات للحكومة

البيان الأول

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى فى ١٥ سبتمبر ١٩٨٤ (مضبطة الجلسة السابعة) ،وقد عرض البيان سياسة الحكومة فى ثلاثين نقطة ، جاء التعليم فى المركز السادس عشر ، ثم محو الأمية فى المركز السابع عشر.

وقد أكد البيان على أن البداية الصحيحة لإعادة بناء الإنسان المصرى هى فى إيجاد نظام تعليمى كفء ، وقادر على تعميق القيم الروحية ، وغرس مبادئ الوطنية والانتماء ، وقد أكد البيان كذلك على :-

- التعليم حق أساسى للمواطن .
- ضرورة تطوير التعليم وتأهيل المعلمين ،و الاهتمام بالتعليم الفنى .
- دور الجامعة من حيث أنها مركز إشعاع فى المجتمع ، وأنها تقوم بدور فى تشكيل القادة فى مواقع العمل .
- مكانة التعليم الأزهرى فى العالم الإسلامى .
- ضرورة محو الأمية .

البيان الثانى

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٥ (مضبطة الجلسة الرابعة)، وقد عرض البيان للمجالات التى تبذل الحكومة فيها جهدا كبيرا ، وحددها البيان فى أثنين وثلاثين مجالا ، وقد جاء الحديث عن التعليم فى أكثر من موضع:-

١- عند الحديث عن المجال الثالث عشر وهو سياسة الحكومة فى مجال التعليم ، وقد أوضح البيان أن الزيادة السكانية تفرض علينا زيادة حتمية فى عدد الراغبين ، وبالتالى ضرورة توفير الإمكانيات والموارد لاستيعاب الأطفال ، وقد أكد البيان كذلك على :-

-أن روح العصر تفرض علينا بذل جهد مكثف لإعداد جيل من العلماء والأخصائيين والقادة .

-تنفيذ خطة عاجلة لمضاعفة الاستثمار فى الأبنية التعليمية.

-توجيه الجزء الأكبر من الموارد المخصصة للتعليم الفنى .

-الاهتمام بالمعلم وإعداده .

٢-عند الحديث عن المجال السابع عشر و هو سياسة الحكومة فى مجال تطوير خدمات التعليم الجامعى والبحث العلمى ، و قد أكد البيان على أن جامعات مصر كانت منذ إنشائها منارة للعلم ،ومصدرا للإشعاع الفكرى والحضارى ، ومنبعا لجيل من العلماء .

وقد حدد البيان بعض المشاكل التى يجب أن نبادر على الفور بإعداد مشروعات القوانين والقرارات التنفيذية وعددها ثمانية .

٣- عند الحديث عن المجال الثانى والعشرين وهو دعم دور الأزهر، وقد أكد البيان على أن الأزهر كان ولا يزال منارة للفكر الإسلامى ودراساته ، وحصنا للغة العربية ، وله مكانته التاريخية ، و دورة الرائد فى العالم .

البيان الثالث

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثالثة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٦ (مضبطة الجلسة الثالثة عشرة)، وقد جاء التعليم ضمن اهتمامات الحكومة ، والتى حددها البيان بإحدى عشرة نقطة كان تطوير التعليم وتدعيم البحث العلمى فى المركز الثامن منها .

وقد بدأ البيان حديثه عن التعليم بتحديد ثلاثة أهداف لاستراتيجية تطوير التعليم قبل الجامعى ، وشرح تحقيق كل هدف . ثم انتقل الحديث عن تطوير التعليم الجامعى ، وأخيرا البيان عن الأزهر وقياداته ومناهجه الدراسية ، وضرورة الاهتمام بهم .

الفصل التشريعى الخامس

اشتمل الفصل الخامس على أربعة بيانات للحكومة

البيان الأول

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى فى ٦ يونية ٨٧ ١٩ (مضبطة الجلسة السادسة) ، وقد جاء الحديث عن التعليم فى عدة مواضع :-

١-عند الحديث عن مواجهة المشكلة السكانية ، وقد أوضح الخطاب انه يجب التركيز من أجل تصفية الأمية تدريجيا ، وربط التعليم بالاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة ، والاهتمام بالتعليم الفنى

٢- عند الحديث عن تحقيق العدالة الاجتماعية أكد الخطاب على مبدأ مجانية التعليم الأساسى .

٣-عند الحديث عن إنجازات الحكومة فى القطاعات المختلفة ، وقد حددها الخطاب بأحد عشر قطاع ، وقد جاء التعليم ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية التى احتلت الترتيب الأخير فى هذه القطاعات ، واحتل التعليم المركز الأول فى هذه القطاعات ، وتحدث البيان عن الزيادة المستهدفة فى عدد الفصول والطلاب وزيادة عدد البعثات .

البيان الثانى

ألقاه رئيس الحكومة بمناسبة تشكيل وزارة جديدة فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٧ (مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين) ،وقد جاء الحديث عن التعليم فى موضعين من البيان :-

١-عند الحديث عن البرامج القطاعية والتى ذكرها البيان فى عشرة قطاعات ، جاء التعليم ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية الذى احتل المركز الأخير من هذه القطاعات ، واحتل التعليم المركز الأول من هذه الخدمات .

٢- عند الحديث عن أهم القضايا التى ترد فى مقدمة اهتمامات الحكومة ، وقد حدد الخطاب خمس قضايا ، جاء إصلاح التعليم ونشر الثقافة فى الترتيب الرابع منها .

وقد جاء الحديث عن التعليم بتحديد أهدافه أولا ، وهذه تعتبر المرة الأولى التى نذكر فيها الأهداف بصورة واضحة ، ثم انتقل إلى الحديث عن الاستراتيجية التى تتبعها الحكومة ، والتى حددها فى أربع ركائز ، قام بشرحها بالتفصيل وهى :-

١-زيادة فاعلية ديمقراطية التعليم .

٢- التوسع فى التعليم الفنى والارتقاء بمستواه .

٣- تطوير مناهج التعليم وربطها بالتنمية .

٤- حسن إعداد المعلم .

البيان الثالث

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ (مضبطة الجلسة الرابعة) وقد تحدث البيان عن برامج قطاع التنمية الاجتماعية فى ٨٩/٨٨ ، والتى حددها البيان بسبعة قطاعات جاء التعليم فى مقدمتها ، وقد أوضح البيان أن الحكومة تتبنى إستراتيجية جديدة لتطوير التعليم فى جميع مراحله ، حتى تؤدى المدرسة والجامعة دورا أساسيا فى تكوين أجيال متعاقبة من العلماء والوفاء باحتياجات المجتمع من القوى العاملة المؤهلة والمدربة ، وتحدث البيان بعد ذلك عن التعليم بشيء من التفصيل .

البيان الرابع

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثالثة فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ (مضبطة الجلسة السابعة) ،وقد قسم البيان القضايا التى تشغل بال الحكومة إلى سبع قضايا ، جاء الحديث عن التعليم فى قضيتين منها :-

١-البطالة ، أكد البيان على أنه تم تشكيل المجلس النوعى للتعليم الفنى قبل الجامعى لتطوير برامج التعليم الفنى .

٢- إدمان المخدرات ، وقد تحدث البيان عن ضرورة تشكيل لجنة عليا للرعاية المتكاملة للطلاب، وتختص بدراسة ظاهرة الإدمان والمشاكل الطلابية الأخرى .

الفصل التشريعى السادس

اشتمل الفصل التشريعى السادس على خمسة بيانات للحكومة

البيان الأول

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الأولى فى ٢٨ يناير ١٩٩١ (مضبطة الجلسة الثالثة عشرة) ،وقد جاء الحديث عن التعليم فى موضعين من الخطاب :-

عند الحديث عن بعض القضايا الاجتماعية ، جاء الحديث عن الانفجار السكانى ومشكلة الأمية .

ثم تحدث الخطاب عن التحولات الضخمة فى مسيرة التعليم بجميع مراحله .

البيان الثانى

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٩١ (مضبطة الجلسة السابعة) ، وقد تحدث البيان عن التنمية الاجتماعية ، والعدالة الاجتماعية وحددها فى إحدى

عشرة نقطة جاء التعليم فى المركز الثانى منها ، وقد أكد البيان على أن الحديث عن العلم والتعليم إنما يعنى الحديث عن الحياة وعن المستقبل ، فصناعة المستقبل ومواجهة متطلباته تبدأ فى الإنسان المتعلم .

وتحدث البيان عن بعض النقاط :-

- تطوير المناهج والخطط الدراسية فى جميع المراحل التعليمية .
- تطوير التعليم الفنى بالاتصال مع بعض الدول الأجنبية وعلى رأسها (ألمانيا -اليابان - أسبانيا - كوريا)
- الاهتمام بالتعليم العالى والجامعى والأزهر الشريف .
- الاهتمام ببناء المدارس اللازمة لاستيعاب جميع الأطفال .

وتحدث البيان كذلك عن التعليم عند الحديث عن رعاية محدودى الدخل ، فقد جاء الحديث فى المقام الأول عن ديمقراطية التعليم ، وقد شرح البيان أساليب تحقيق هذه الديمقراطية .

البيان الثالث

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الثالثة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢ (مضبطة الجلسة السادسة عشرة) ،وقد جاء الحديث عن التعليم عند الحديث عن تنمية الموارد البشرية ، وقد تحدث البيان عن مكافحة الأمية بشىء من التفصيل ، ثم انتقل إلى مناقشة قضية التعليم ، وقد ركز البيان على :-

- ضرورة تطوير التعليم .
- الاهتمام وتطوير التعليم الفنى .
- إصلاح أحوال المعلمين .
- تطوير وإنشاء وإصلاح المدارس .
- تطوير التعليم الجامعى .

البيان الرابع

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الرابعة فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٣ (مضبطة الجلسة الخامسة عشرة) ،وقد جاء الحديث عن التعليم فى موضعين من الخطاب :-

١- عند الحديث عن البرامج التى حددتها الوزارة ، وعددها خمسة برامج لاستكمال مسيرة الإصلاح ، وقد احتل رفع مستوى التعليم المركز الرابع ، وأكد البيان على أن أمال الشعب ورفاهيته ترتبط بالنهوض بالتعليم فهو الضمان الأول لامتلاك أسباب العلم والمعرفة وتسخيرها لخدمة الاقتصاد القومى ، ولذلك كان من الطبيعى أن يكون تطوير التعليم هو المشروع القومى لمصر فى السنوات الباقية من هذا القرن ، وقد حدد البيان أهداف هذا التطوير فى عدة نقاط .

٢ - جاء الحديث عن التعليم كذلك عند الحديث عن ترسيخ العدالة الاجتماعية ،فى الترتيب الخامس منها عن طريق الحفاظ على مبدأ مجانية التعليم ، وبالذات التعليم الأساسى ، ومراعاة العدالة فى تكافؤ الفرص فى سياسة القانون فى مراحل التعليم المختلفة ، وخاصة الجامعى .

البيان الخامس

ألقاه رئيس الحكومة في افتتاح دورة الانعقاد العادية الخامسة فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٤ (مضبطة الجلسة السادسة عشرة) ، وجاء الحديث عن التعليم عند عرض البرامج التى تتخذها لاستكمال مسيرة الإصلاح التى حددها البيان بخمسة برامج ، وقد جاء التعليم ضمن البرنامج الخامس وهو التنمية البشرية ، وقد جاء التعليم فى مقدمة هذه التنمية . وعرض البيان التحسن الملموس فى معدلات القيد فى كافة المراحل ، وكذلك أكد البيان على ضرورة التوسع فى التعليم الجامعى والعالى .
ثم انتقل البيان إلى الحديث عن الأمية ، وقد أشار البيان إلى أن العمل على خفض الأمية يتم من خلال ثلاثة محاور ذكرها البيان ، ثم تحدث البيان عن تطوير التعليم الجامعى والفنى .

ننتقل بعد ذلك إلى تحليل هذه البيانات لاستخراج النتائج منها

تم تحليل تسعة وعشرين بيانا للحكومة على مدار الفصول التشريعية الستة ،وهى تمثل البيانات التى ألقاها رئيس الحكومة أو نائبه فى افتتاح دورات الانعقاد العادية ، وكذلك عند تشكيل وزارة جديدة يحدد فيها برنامج الحكومة عن الفترة القادمة فى كافة المجالات بما فيها التعليم . وقد بلغت إجمالى تكرارات الحديث عن التعليم فى هذه البيانات ٥ ٪ ، وهذه النسبة تعتبر نسبة عالية توضح الاهتمام بالسياسة التعليمية كجزء هام من السياسة العامة للدولة ، ويوضح الجدول التالى تكرارات الحديث عن التعليم موزعة على الفصول التشريعية الستة .

جدول رقم (٦) يبين تكرارات الحديث عن التعليم فى بيانات الحكومة موزعة على الفصول التشريعية

البيـــــان	٪
الفصل التشريع الأول	٦٪
الفصل التشريعى الثانى	٥٪
الفصل التشريعى الثالث	٤٪
الفصل التشريعى الرابع	٦٪
الفصل التشريعى الخامس	٨٪
الفصل التشريعى السادس	٣٪

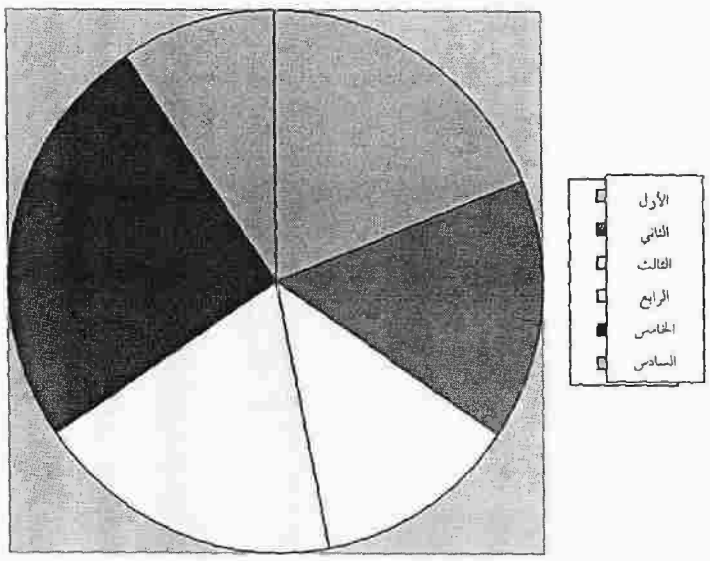

رسم يوضح تكرارات الحديث عن التعليم فى بيانات الحكومة موزعة على الفصول التشريعية

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن تكرارات الحديث عن التعليم قد بلغت أعلى نسبة لها فى الفصل التشريعى الخامس حيث بلغت نسبته ٨ ٪ ، وأقل نسبة لها فى الفصل التشريعى السادس حيث بلغ ٣ ٪ .

أما إذا انتقلنا إلى الموضوعات التربوية المتضمنة فى البيانات فالجدول التالى يوضح ذلك .

دول رقم (٧) يبين الأوزان النسبية للموضوعات التربوية المتضمنة فى بيانات الحكومة .

الموضـــــوع	٪
١- التعليم الجامعى والعالى	٪ ١٩
٢- التعليم الفنى	٪ ١٦
٣- التعليم الأساسى	٪ ٩
٤- المعلمون	٪ ٧,٥
٥- تطوير التعليم	٪٧
٦- الاستثمار فى التعليم	٪٧
٧- الخدمات الطلابية	٪ ٦
٨- محو الأمية	٪ ٦
٩- الأبنية التعليمية	٪ ٥,٥
١٠-التعليم الأزهرى	٪ ٣,٥
١١-استخدام التكنولوجيا فى التعليم	٪ ٢
١٢-تعليم ثانوى	٪ ١,٥
١٣- المشاركة الشعبية فى التعليم	٪ ١,٥
١٤- التربية المتكاملة	٪ ١
١٥-الموهوبين	٪ ١
١٦-الامتحانات	٪ ٠,٨
١٧-مدارس اللغات	٪ ٠,٨
١٨-التربية الدينية	٪ ٠,٦
١٩-التعليم غير النظامى	٪ ٠,٦
٢٠-التربية القومية	٪ ٠,٣
٢١-الأثاث المدرسى والمعامل	٪ ٠.٣
٢٢-التربية العسكرية	٪ ٠,١٥
٢٣-تعليم أبناء الشهداء	٪ ٠,١٥

يتضح من الجدول السابق : -

- التعليم الجامعى والعالى حظى بأعلى نسبة حيث بلغت تكرارات الحديث عنه ١٩ ٪ ، وقد تركز الحديث عنه فى الفصل التشريعى الرابع والخامس .
- التعليم الفنى جاء فى المركز الثانى بنسبة ١٦ ٪ من إجمالى تكرارات الحديث ، وقد سجل أعلى نسبة له فى الفصل التشريعى الثالث و الخامس .
- التعليم الأساسى جاء فى الترتيب الثالث بنسبة ٩ ٪ ، وقد تركز الحديث عنه فى الفصل التشريعى السادس ثم الثانى والثالث .
- الفصل التشريعى السادس شهد أعلى نسبة للحديث عن المعلمين .
- الفصل التشريعى الخامس شهد أعلى نسبة للحديث عن ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة .
- موضوع محو الأمية وتعليم الكبار لم يلق الاهتمام اللائق به حيث جاء ترتيبه الثامن من بين اهتمامات رؤساء الحكومة .
- اهتمام الحكومة بالمشاركة الشعبية فى التعليم ظهر كمحاولة لتخفيف الأعباء المالية الكبيرة عنها .
- موقع الاهتمام بالتربية الدينية ضعيفا .
- ظهور بعض الموضوعات التربوية فى الفصل التشريعى الأول ثم اختفائها نهائيا مثل : التربية العسكرية وتعليم أبناء الشهداء والتى ظهرت كنتيجة طبيعية لحرب أكتو بر .

ثالثا : التعليم فى بيانات وزراء التعليم

الفصل التشريعى الأول

تم إلقاء ثلاثة بيانات فى هذا الفصل التشريعى

البيان الأول

البيان الذي ألقاه الأستاذ الدكتور على عبد الرازق في دورة الانعقاد العادية الأولى لمناقشة سياسة التعليم فى ١٥ أبريل ١٩٧٢ (مضبطة الجلسة السادسة والعشرين) ، وقد أكد فيها الوزير على:-

- أن الخدمات التعليمية هي الطريق السليم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

-السياسة التعليمية لا يمكن أن تكون فى صنع فرد ولا من تخطيط وزارات التعليم وحدها بل هى من صنع الأمة بأسرها ، ومن تخطيط جميع أجهزة الدولة .

وقد أشار الوزير إلى بعض الأمور التى أعطاها أهمية خاصة وهى :-

١ - الجدية فى التنفيذ.

٢ - التعليم الابتدائى .

٣ - تعلم الكبار ومحو الأمية.

٤ - إنشاء المركز القومى للبحوث التربوية.

٥ - الكتب الدراسية.

٦ - المعلمون.

وشرح كل واحد منها بالتفصيل.

البيان الثاني

ألقاه الأستاذ الدكتور على عبد الرازق بمناسبة الأحداث الطلابية فى دورة الانعقاد العادية الثانية فى ١٢ فبراير ١٩٧٣ (مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين) ، وقد قدم الوزير تقرير اللجنة الخاصة بتقصى الحقائق فى موضوع الحوادث الطلابية ، وأشار البيان إلى القرارات التى صدرت ، ثم ألقى وزير الداخلية بيانا فى نفس الموضوع .

البيان الثالث

البيان الذي ألقاه الأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى في دورة الانعقاد العادية الخامسة بتاريخ ٢١ يناير ٧٥ (مضبطة الجلسة السادسة والعشرين) ، و جاء هذا البيان بتفصيل لسياسة الوزارة فى شتى النواحي ، وقد بدأ الحديث بالتطورات الكبيرة فى العالم وضرورة ملاحقتها عن طريق استراتيجية للتنمية ، وأشار إلى انعكاسات هذا على التربية ، وقد أوجز هذه الانعكاسات فى :-

١- أزمة التعليم.

٢- تطور التعليم وفقا لخصائص المجتمع والعصر.

٣- ديموقراطية التربية ومفهومها.

٤- التربية المستمرة.

٥- ربط التعليم بالبيئة.

٦- المعلم وإعداده.

ثم انتقل البيان إلى إلقاء الضوء على المراحل التعليمية فى ظل مد الإلزام ليشمل المرحلة الإعدادية .

ثم تحدث عن التربية الخاصة وتعليم الكبار ومحو الأمية ، وتحدث كذلك عن عودة الحياة التعليمية الطبيعية إلى محافظة القناة ، تحدث البيان بعد ذلك عن الخطط والمناهج الدراسية ، الكتب الدراسية ، إعداد المعلم ، المبانى التعليمية ، الوسائل التعليمية .

الفصل التشريعى الخامس

البيان الذى ألقاه الأستاذ الدكتور فتحى سرور في دورة الانعقاد العادية الأولى من الفصل التشريعي الخامس (مضبطة الجلستين الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين) ، وتحدث البيان عن السياسة التعليمية للوزارة فى جميع المراحل ، وقد بدأ البيان بعرض المتغيرات التى حكمت سياسة التعليم، وحددها البيان بأربعة متغيرات (اقتصادية - - سياسية - التكنولوجيا - المشكلة السكانية) ، ثم عرض البيان للإطار الدستورى للسياسة التعليمية (التعليم حق تكلفة الدولة - إشرافها عليه - مجانية التعليم - إلزامية التعليم الابتدائى) ، ثم تحدث البيان عن الأهداف الأربعة التى يعتمد عليها تطوير التعليم (بناء الشخصية المصرية - إقامة المجتمع المنتج - إعداد جيل من العلماء - تحقيق التنمية الشاملة) ،وفى ضوء هذه الأهداف الأربعة وضعت إستراتيجية لتحقيقها تعتمد على مبادئ أربعة (شمولية التطوير - قومية التطوير - استمرارية التعليم - محو الأمية) ثم تحدث عنها بالتفصيل .

ثم شرح البيان المحاور التى تعمل فى إطارها وهى :-

- ديمقراطية التعليم .
- التوسع فى التعليم الفنى .
- حسن إعداد المعلم .
- تمويل التعليم .
- الارتفاع بالإدارة التعليمية .
- الارتفاع بالمستوى الكيفى ، وأوضح كيفية تحقيقه .
- إحداث أنماط جديدة فى التعليم العالى .
- تطوير التعليم الثانوى ، وتأخير التشعب إلى الصف الثالث .

ثم انتقل إلى الحديث عن التربية الدينية وأهدافها .

ننتقل بعد ذلك إلى تحليل هذه البيانات لاستخراج النتائج منها

تم تحليل أربعة بيانات لوزراء لتعليم وهى كل البيانات التى تم إلقاؤها أمام المجلس . ثلاثة بيانات فى الفصل التشريعى الأول وبيان واحد فى الفصل التشريعى الخامس وقد سبق الإشـــارة إليهما ،

ويبين الجدول التالى الموضوعات التربوية المتضمنة فى بيانات وزراء التعليم .

جدول رقم (٨) يبين الأوزان النسبية للموضوعات التربوية المتضمنة فى بيانات وزراء التعليم .

الموضوع	الفصل التشريعي الأول			الفصل الخامس	٪
	البيان (١)	البيان (٢)	البيان(٣)	البيان (٤)	
١ .التعليم الأساسى	٠,٤ ٪	–	٤,٩ ٪	٧,٤ ٪	١٢,٧ ٪
٢ . المعلمين	٢٪	–	٩,٤٪	٠,٤٪	١٢٪
٣ . تطوير التعليم .	–	–	٨,٦٪	١,٦٪	١٠,٢٪
٤ . التعليم الفنى	–	–	٦,٥٪	٢,٨٪	٩,٤٪
٥ . تعليم الكبار ومحو الأمية	٠,٤٪	–	٦,٥٪	١,٢٪	٨,٢٪
٦ . ممارسة الطلاب للنشاط السياسى	–	٦,١ ٪	–	١,٢٪	٧,٤٪
٧ . التعليم العالى والجامعى	–	–	–	٥,٧٪	٥,٧٪
٨ .التعليم الثانوى العام	–	–	٢,٨٪	١,٦٪	٤,٥٪
٩ . ديمقراطية التعليم	–	–	٢٪	٢٪	٤٪
١٠. الكتب المدرسية	٠,٤	–	٣.٣٪	–	٣,٧٪
١١. استيعاب الملزمين	–	–	٢,٨٪	٠,٤٪	٣,٢٪
١٢. المبانى التعليمية	–	–	٢,٨٪	–	٢,٨٪
١٣. التربية المستمر والذاتية	–	–	١,٢٪	٠,٨٪	٢٪
١٤. التربية لخاصة	–	–	١,٢٪	–	١,٢٪
١٥. تعلم محافظات القناة	–	–	١,٢٪	–	١,٢٪
١٦. الوسائل التعليمية	–	–	١,٢٪	–	١,٢٪
١٧. الجامعات الأهلية	–	–	–	١,٢٪	١,٢٪
١٨. الإدارة التعليمية	–	–	–	١,٢٪	١,٢٪
١٩. الشهادات الأجنبية	–	–	–	٠,٨٪	٠,٨٪
٢٠. التعلم الخاص	–	–	–	٠,٨٪	٠,٨٪
٢١. الكتب الخارجية	–	–	–	٠,٨٪	٠,٨٪
٢٢. تمويل التعليم	–	–	–	٠,٤٪	٠,٤٪
٢٣. مجانية التعليم	–	–	–	٠,٤٪	٠,٤٪

يتضح من الجدول السابق استحواذ التعليم الأساسى بأعلى نسبة حيث بلغت ١٢,٧ ٪ ، وقد تركز الحديث عنه فى البيان الذى تم إلقاؤه فى الفصل التشريعى الخامس .

- يأتى بعد ذلك المعلمون إذا بلغت نسبة الحديث عنهم ١٢ ٪ ، وتركزت هذه النسبة فى البيان الثالث فى الفصل التشريعى الأول .
- جاء بعد ذلك تطوير التعليم بنسبة ١٠,٢ ٪ ، وقد تركز الحديث عنه فى البيان الثالث فى الفصل التشريعى الأول .
- تركز الحديث عن ممارسة الطلاب للنشاط السياسى فى البيان الثانى الذى ألقاه الوزير بمناسبة الأحداث الطلابية التى حدثت فى الجامعة فى يناير ١٩٧٣ .

- ظهرت موضوعات استأثر بها الفصل التشريعى الأول وهى :

١- التربية الخاصة .

٢- تعليم محافظات القناة .

٣- استخدام الوسائل التعليمية .

٤- الكتب الدراسية .

-وشهد الفصل التشريعى الخامس كذلك ظهور بعض الموضوعات التى استأثر بها وهى : -

١-التعليم الجامعى والعالى.

٢- الجامعات الأهلية .

٣- الإدارة التعليمية .

٤- الشهادات الأجنبية.

٥-التعليم الخاص .

٦-الكتب الخارجية.

٧- تمويل التعليم .

٨-مجانية التعليم .

رابعا : الوظيفية التشريعية للمجلس (ملحق رقم ٢)

الفصل التشريعي الأول(ملحق رقم ٤)

١ – ناقش المجلس ٥٠٨ مشروع بقانون خص التعليم منهم ثمانية مشروعات .

٢ - ناقش المجلس ٦٢١ اقتراح بمشروع قانون خص التعليم منهم واحد وعشين اقتراح

٣–ناقش المجلس ٤٠١ اتفاقية خص التعليم منهم ثلاث اتفاقيات .

٤– ناقش المجلس ٢٢ قرارا جمهوريا خص التعليم منهم ستة قرارات .

٥–ناقش المجلس ٩٦ قرارا بقانون خص التعليم منهم سبعة قرارات .

الفصل التشريعي الثاني (ملحق رقم ٦)

١ - ناقش المجلس ١٧٥ مشروع بقانون خص التعليم منهم اثنين .

٢ - ناقش المجلس ٢٧٢ اقتراح بمشروع قانون خص التعليم منهم ستة اقتراحات .

٣ - ناقش المجلس ٢٥١ اتفاقية خص التعليم منهم اتفاقيتين.

٤ - ناقش المجلس ٤ قرارات جمهورية لم يخص التعليم منها شيئا .

٥ - ناقش المجلس ٤٢ قرارا بقانون خص التعليم منهم قرارا واحدا .

الفصل التشريعي الثالث (ملحق رقم ٨)

١ - ناقش المجلس ١٠٧٠ مشروع بقانون خص التعليم منهم تسعة مشروعات .

٢ - ناقش المجلس ٣٠٢ اقتراح بمشروع قانون خص التعليم منهم ثمانية اقتراحات .

٣ - ناقش المجلس ٥٧٩ اتفاقية كان نصيب التعليم منها ست عشرة اتفاقية .

٤ - ناقش المجلس ١٤ قرارا جمهوريا لم يخص التعليم منها شيئا .

٥ - ناقش المجلس ٢٧ قرارا بقانون كان نصيب التعليم منهم اثنين .

الفصل التشريعي الرابع (ملحق رقم ١٠)

١ – ناقش المجلس ٦٨٦ مشروعا بقانون خص التعليم منهم أربعة مشروعات .

٢ – ناقش المجلس ٥٤ اقتراحا بمشروع قانون خص التعليم منهم اقتراحين .

٣ – ناقش المجلس ٢٧٦ اتفاقية خص التعليم منهم سبع اتفاقيات .

٤ – ناقش المجلس ١١ قرارا جمهوريا لم يخص التعليم منها شيئا .

٥ - لم يناقش المجلس أى قرارات بقوانين .

الفصل التشريعى الخامس (ملحق رقم ١٢)

١ - ناقش المجلس ١١٢٩ مشروع بقانون خص التعليم عشرة مشروعات .

٢ – ناقش المجلس ١١ اقتراح بمشرع قانون لم يخص التعليم منهم شيئا .

٣- ناقش المجلس ٤٠٥ اتفاقية خص التعليم منها اثنتى عشرة اتفاقية .

٤ - عرض على المجلس ٨ قرارات جمهورية لم يخص التعليم منها شيئا .

٥ - عرض على المجلس ٢٦ قرارا بقانون خص التعليم منهم قرارين .

الفصل التشريعى السادس (ملحق رقم ١٤)

١ - ناقش المجلس٩٩٨ مشروع بقانون خص التعليم منهم تسعة مشروعات .

٢–ناقش المجلس ١٠١ اقتراح بمشروع قانون خص التعليم منهم اقتراحا واحدا.

٣– ناقش المجلس ٥٣١ اتفاقية خص التعليم ثلاث عشرة اتفاقية .

٤– عرض على المجلس١٨ قرارا جمهوريا خص التعليم منهم قرارا واحدا .

٥– عرض على المجلس ١٠ قرارات بقانون لم يخص التعليم منها شيئا .

ويوضح الجدول رقم (٩) وزن التعليم بالنسبة لكل اختصاص من الاختصاصات التشريعية فى مجلس الشعب

جدول رقم (٩) يبين وزن التعليم بالنسبة لكل اختصاص من الاختصاصات التشريعية لمجلس الشعب .

البيـــــان	٪
١– مشروعات القوانين.	٪ ١,١
٢– اقتراحات بقوانين.	٪ ٢,٧
٣–الاتفاقيات .	٪ ٢,١
٤– قرارات جمهورية.	٪ ٩
٥–قرارات بقوانين.	٪ ٥,٩

ويوضح الجدول التالى توزيع الاختصاصات التشريعية على الفصول التشريعية الستة .

جدول رقم (١٠) يبين وزن التعليم بالنسبة لكل اختصاص من الاختصاصات التشريعية موزعا على الفصول التشريعية .

البيـــــان	الفصل (١)	الفصل (٢)	الفصل (٣)	الفصل (٤)	الفصل (٥)	الفصل (٦)
مشروعات القوانين	٪ ١,٥	٪ ١,١	٪ ٠,٨	٪ ٠,٥	٪ ٠,٨	٪ ٠,٩
اقتراحات بقوانين	٪ ٣,٣	٪ ٢,٢	٪ ٢,٦	٪ ٣,٧	–	٪ ٠,٩
الاتفاقيات	٪ ٠,٧	٪ ٠,٧	٪ ٢,٧	٪ ٢,٥	٪ ٢,٩	٪ ٢,٤
قرارات جمهورية	٪ ٢٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٪ ٥,٥
قرارات بقوانين	٪ ٧,٣	٪ ٢,٣	٪ ٧,٤	صفر	٪ ٧,٦	صفر

والرسم التالى يوضح وزن التعليم بالنسبة لكل اختصاص من الاختصاصات التشريعية موزع على الفصول التشريعية

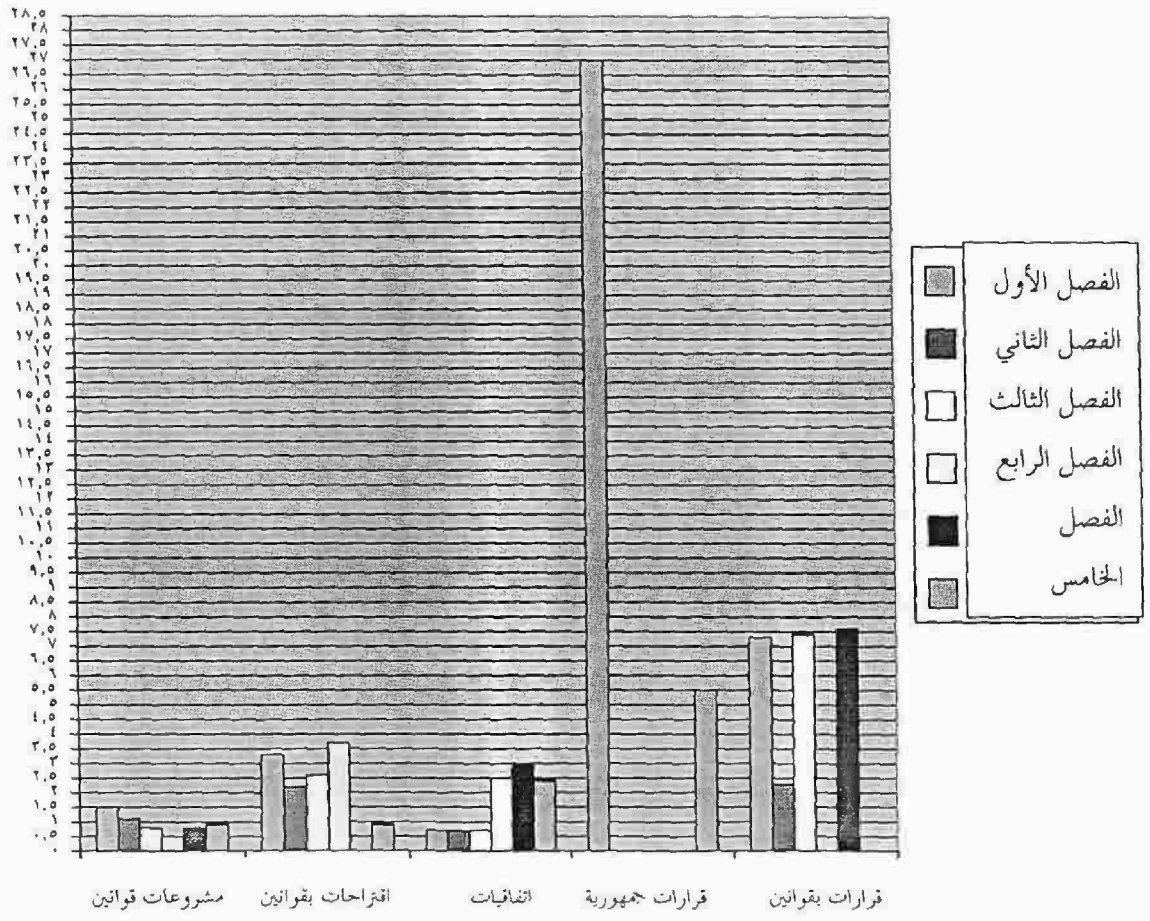

يتضح من الجدولين السابقين ما يلي :-

١-بلغت القرارات الجمهورية الخاصة بالتعليم ٩ ٪ من إجمالى القرارات الجمهورية ، وتركزت كلها فى الفصل الأول بأعلى نسبة (٢٧ ٪ من تكرارات الفصل الأول) ، والفصل الأخير (٥,٥٪ من قرارات الفصل السادس) ، وباقى الفصول من الثانى إلى الخامس لم تتضمن أى قرارات جمهورية .

٢- جاءت بعد ذلك القرارات بقوانين حيث بلغت نسبة التعليم فيها ٥,٩ ٪ من إجمالى القرارات بقوانين وقد تركزت فى الفصل الأول والثالث والخامس ، ثم تلا ذلك الفصل الثانى ، ولم يشهد الفصل الرابع والسادس أى قرارات بقوانين تخص التعليم .

٣- جاء بعد ذلك الاقتراحات بمشروعات القوانين حيث بلغت ٢,٧ ٪ من إجمالى الاقتراحات ، ثم الاتفاقيات حيث بلغت ٢,١ ٪ .

٤-هناك إهمال شديد لمشروعات القوانين الخاصة بالتعليم والتى تعرض على المجلس فقد بلغت نسبتها ١,١٪ من إجمالى مشروعات القوانين التى عرضت على المجلس من كافة المجالات ، وقد سجلت أعلى نسبة لها من الفصل الأول والثانى .

٥-ومن الواضح أن النشاط التشريعى للمجلس فيما يخص التعليم قد لاقى نشاطا محدودا اقتصر على الموافقة على مشروعات القوانين المعروضة من السلطة التنفيذية ، وكذلك الموافقة على الاتفاقيات الخاصة بالتعليم .

ننتقل بعد ذلك لتحليل هذه الاختصاصات للوقوف على أهم الموضوعات التربوية التى تضمنتها .

أولا :مشروعات القوانين

جدول رقم (١١) يبين الأوزان النسبية لموضوعات التعليم كما جاءت فى مشروعات القوانين الخاصة بالتعليم .

الموضـــــوع	٪
١- التعليم الجامعى والعالى	٪ ٢٨,٥
٢- المدارس والكليات العسكرية	٪ ٢٦
٣- التعليم الأساسى	٪١٦
٤- المعلمون	٪٥
٥- التعليم الأزهرى	٪٥
٦- محو الأمية وتعليم الكبار	٪٥
٧- التعليم الخاص	٪٥
٨- الجامعات التعاونية التعليمية	٪٥
٩- صندوق دعم وتمويل مشروعات التعليم	٪٢,٥
١٠- التربية العسكرية فى المدارس	٪٢,٥

ويتضح من الجدول السابق استحواذ التعليم الجامعي و العالي على النصيب الأكبر من مشروعات القوانين التى عرضت على المجلس إذ بلغت النسبة ٢٨,٥ ٪ من إجمالى موضوعات مشروعات القوانين ، ثم تلا ذلك المدارس والكليات العسكرية ، ثم التعليم الأساسى.

ثانيا :الاقتراحات بقوانين

جدول رقم (١٢) يبين الأوزان النسبية لموضوعات التعليم كما جاءت فى الاقتراحات بقوانين الخاصة بالتعليم .

الموضـــــوع	٪
١-التعليم الجامعى والعالى	٪ ٦٧
٢ -التعليم الأزهرى	٪ ١٢
٣ -التعليم الأساسى	٪٩
٤ -الأبنية التعليمية	٪٣
٥ -الزى المدرسى	٪٣
٦ -المعلمون	٪٣
٧-تميز حفظة القرآن الكريم	٪ ٣

يتضح من الجدول السابق استحواذ التعليم العالى والجامعى بأعلى نصيب حيث بلغت نسبته ٦٧ ٪ من إجمالى الاقتراحات بمشروعات قوانين المقدمة من الأعضاء ، وتلا ذلك وبفارق كبير التعليم الأزهرى ، ثم التعليم الأساسى .

ثالثا :الاتفاقيات

الجدول رقم (١٣) يبين الأوزان النسبية لموضوعات التعليم كما جاءت فى الاتفاقيات الخاصة بالتعليم

الموضوع	٪
١ - المنح	٪٣٧
٢ - القروض	٪١٧,٦
٣ - التغذية الطلابية	٪١,٦
٤ - التعليم الجامعى والعالى	٪٧,٨
٥ - التعاون الثقافى والعلمى	٪٧,٨
٦ - الشهادات الدراسية	٪٥,٨
٧ - التعليم الفنى	٪٤
٨ - التعليم الأساسى	٪٢
٩ - المواد التربوية والتعليمية	٪٢

يتضح من الجدول السابق أن الاتفاقيات الخاصة بالمنح المقدمة للتعليم قد استحوذت على أعلى نسبة حيث بلغت ٣٧٪ من إجمالى الاتفاقيات ، ثم تلا ذلك القروض بنسبة ١٧,٦٪ ، ثم المنح الخاصة بالتغذية الطلابية .

رابعا :القرارات الجمهورية

جدول رقم (١٤) يبين الأوزان النسبية لموضوعات التعليم كما جاءت فى القرارات الجمهورية الخاصة بالتعليم .

الموضوع	٪
١ - التعليم الجامعى والعالى	٪٥٠
٢ - المدارس والكليات العسكرية	٪١٦
٣ - التعليم الأزهرى	٪١٦
٤ - التعليم الأساسى	٪١٦

يتضح من الجدول السابق استحواذ التعليم الجامعى والعالى على أعلى نسبة حيث بلغت ٥٠٪ .

خامسا : القرارات بقوانين

- جدول رقم (١٥) يبين الأوزان النسبية لموضوعات التعليم كما جاءت فى القرارات بقوانين والخاصة بالتعليم .

الموضوع	٪
١ - التعليم الجامعى والعالى	٤٥ ٪
٢ - التعلم الأزهرى	١٨ ٪
٣ - المدارس والكليات العسكرية	١٨ ٪
٤ - الاتفاقيات	١٨ ٪

وقد استحوذ التعليم الجامعى والعالى أيضا على أعلى نسبة من القرارات بقوانين الخاصة بالتعليم حيث بلغ ٤٥ ٪ من إجمالى هذه القرارات .

خامسا : الوظيفة الرقابية للمجلس (ملحق رقم ٣)

الفصل التشريعى الأول (ملحق رقم ٥)

١ - عرض على المجلس ٣٨٦ سؤال خص التعليم منهم واحد وثلاثين سؤالا .

٢ - عرض على المجلس ٩٠ طلب إحاطة خص التعليم منهم طلبين .

٣ - عرض على المجلس ٦٦٤ اقتراحا برغبة خص التعليم منهم مائه وأربعة اقتراح .

٤ - عرض على المجلس ٨ استجوابات و ٦ طلبات مناقشة لم يخص التعليم منهم شيئا .

الفصل التشريعى الثانى (ملحق رقم ٧)

١ - عرض على المجلس ٤٨٢ سؤالا خص التعليم منهم ثمانية وثلاثين سؤالا .

٢ - عرض على المجلس ١٥٣ طلب للإحاطة خص التعليم منهم تسعة طلبات .

٣ - عرض على المجلس ٣٢ استجواب خص التعليم منها استجوابا واحدا .

٤ - عرض على المجلس ٢٣ طلبا للمناقشة لم يخص التعليم منهم شيئا .

٥ - عرض على المجلس ٩٨ اقتراحا برغبة خص التعليم منهم ستة اقتراحات .

الفصل التشريعى الثالث (ملحق رقم ٩)

١ - عرض على المجلس ١٢٦٦ سؤال خص التعليم منهم سبعة وأربعين سؤالا .

٢ - عرض على المجلس ٣١٤ طلب للإحاطة خص التعليم منهم عشرة طلبات .

٣ - عرض على المجلس ١٦ استجوابا خص التعليم منهم استجوابا واحدا .

٤ - عرض على المجلس ٢٨ طلبا للمناقشة لم يخص التعليم منهم شيئا .

٥ - عرض على المجلس ١٠٣ اقتراح برغبة كان نصيب التعليم منهم اثنى عشر .

الفصل التشريعي الرابع (ملحق رقم ١١)

١ - عرض على المجلس ٧٥١ سؤال خص التعليم منهم ستة وستين سؤالا .

٢ - عرض على المجلس ١٨١ طلب للإحاطة خص التعليم منهم أحد عشر طلبا .

٣ - عرض على المجلس ٣١ استجوابا خص التعليم منهم استجوابا واحدا .

٤ - عرض على المجلس ١٤ طلبا للمناقشة خص التعليم منهم طلبا واحدا .

٥ - عرض على المجلس ٣٠ اقتراحا برغبة خص التعليم منهم أربعة اقتراحات .

الفصل التشريعي الخامس (ملحق رقم ١٣)

١ - عرض على المجلس ٧٩٨ سؤال خص التعليم منهم ثلاثين سؤالا .

٢ - عرض على المجلس ٢٤ طلبا للإحاطة خص التعليم منهم طلبين .

٣ - عرض على المجلس ٤٦ استجوابا خص التعليم منهم ثلاثة استجوابات .

٤-عرض على المجلس ١٨ طلبا للمناقشة خص التعليم منهم طلبا واحدا .

٥-عرض على المجلس ٤ اقتراحات برغبات لم يخص التعليم منهم شيء .

الفصل التشريعي السادس(ملحق رقم ١٥)

١-عرض على المجلس ٦٦٣ سؤال خص لتعليم منهم تسعة أسئلة .

٢- عرض على المجلس ٤١٢ طلب للإحاطة خص التعليم منهم اثنى عشر طلبا .

٣- عرض على المجلس ١١٢ استجواب لم يخص التعليم منهم شيئا .

٤- عرض على المجلس ٣٩ طلبا للمناقشة لم يخص التعليم منهم شيئا .

٥- عرض على المجلس ٦٧ اقتراحا برغبة خص التعليم منهم أربعة اقتراحات .

ويوضح الجدول التالى وزن التعليم بالنسبة لكل اختصاص من الاختصاصات الرقابية للمجلس

جدول رقم (١٦) يبين وزن التعليم بالنسبة لكل اختصاص من الاختصاصات الرقابية لمجلس الشعب

الموضوع	٪
١ - الأســـــــئلة	٪ ٥
٢ - طلبات الإحاطة	٪ ٣,٨
٣ - الاســـتجوابات	٪ ٢,٤
٤ - طلبات المناقشة	٪ ١,٥
٥ - اقتراحات برغبات	٪ ١٣,٤

جدول رقم (١٦)

كما ويوضح الجدول التالى توزيع التعليم فى الاختصاصات الرقابية المختلفة على مدار الفصول التشريعية محل الدراسة .

جدول رقم (١٧) يبين وزن التعليم بالنسبة لكل اختصاص من الاختصاصات الرقابية لمجلس الشعب موزعا على الفصول التشريعية .

البيان	الفصل (١)	الفصل (٢)	الفصل (٣)	الفصل (٤)	الفصل (٥)	الفصل (٦)
الأسئلة	٪ ٨	٪٧,٨	٪٣,١	٪٨,٧	٪٣,٧	٪١,٣
طلبات الإحاطة	٪١,١	٪ ٥,٨	٪٣,١	٪٦	٪٨,٣	٪٢,٩
الاستجوابات	صفر ٪	٪٣,١	٪٦	٪٣,٢	٪٦,٥	صفر٪
طلبات المناقشة	صفر ٪	صفر٪	صفر٪	٪٧,١	٪٥,٥	صفر٪
اقتراحات برغبات	٪ ١٥,٦	٪٦,١	٪١١.٦	٪١٣,٤	صفر٪	٪٥,٩

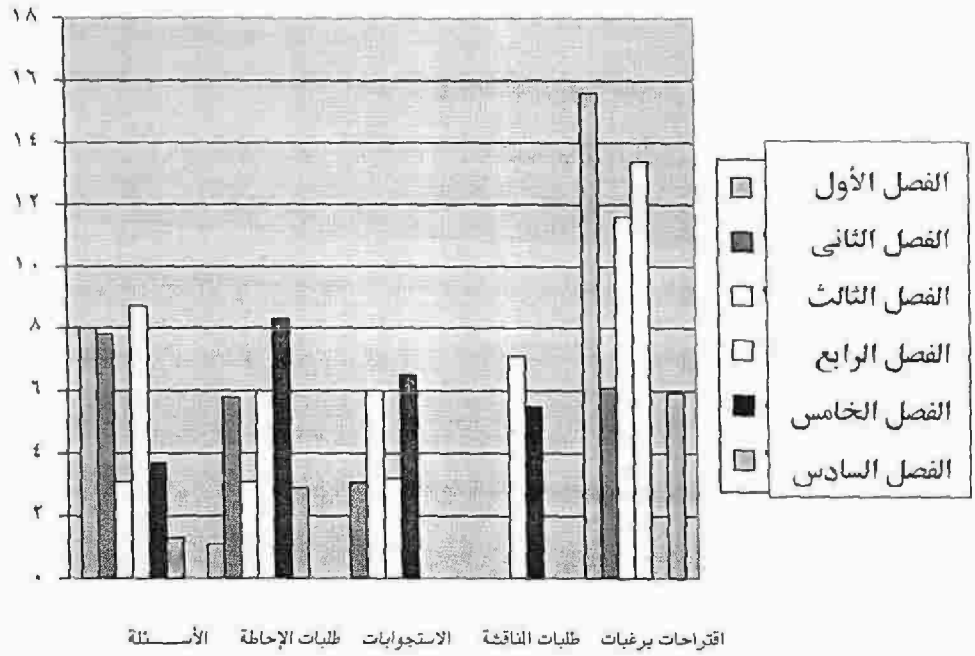

رسم يوضح وزن التعليم فى الاختصاصات الرقابية لمجلس الشعب موزعة على الفصول الستة

ويتضح من الجدولين السابقين :

- أن أعضاء المجلس استخدموا الاقتراحات برغبات بأعلى نسبة لممارسة سلطتهم الرقابية فقد بلغت نسبتها ١٣,٤ ٪ من إجمالى الاقتراحات برغبات المقدمة للمجلس فى مختلف المجالات، وقد سجل الفصل التشريعى الأول أعلى نسبة حيث بلغت ١٥,٦ ٪ من إجمالى الاقتراحات برغبات المقدمة فى الفصل .
- جاءت بعد ذلك الأسئلة (بنسبة ٥ ٪ من إجمالى الأسئلة المقدمة للمجلس حيث مارس الأعضاء من خلالها سلطتهم الرقابية ، وقد بلغت أعلاها فى الفصل الرابع .
- ثم طلبات الإحاطة التى مثلت ٣,٨ ٪ من إجمالى طلبات الإحاطة المقدمة فى مختلف المجالات، وسجلت أعلى نسبة لها فى الفصل التشريعى الخامس .
- لم يستخدم أعضاء المجلس حقهم فى طلبات المناقشة بشكل ملحوظ حيث بلغت نسبة ١,٥ ٪ من إجمالى طلبات المناقشة المقدمة فى التخصصات المختلفة ، وقد بلغت أعلى نسبة لها فى الفصل الخامس أيضا .
- كذلك مارس المجلس سلطاته الرقابية عن طريق الاستجوابات ، وقد بلغت نسبة ٢,٤ ٪

من إجمالى الاستجوابات المقدمة ، وقد سجلت الاستجوابات أيضا أعلى نسبة لها فى الفصل التشريعى الخامس .

ويلاحظ أن الفصل التشريعى الخامس شهد نشاطا رقابيا عاليا لأعضاء المجلس حيث بلغت كلا من طلبات الإحاطة والاستجوابات وطلبات المناقشة أعلى نسبة لها فى الفصل التشريعى الخامس، ويمكن إرجاع ذلك إلى رؤى الدكتور فتحى سرور ، والتى أنشأت داخل المجلس الكثير من الجدل ، وكانت نقطة البداية فيها " إستراتيجية تطوير التعليم " .

تنتقل بعد ذلك لتحليل هذه الاختصاصات للوقوف على أهم الموضوعات التربوية التى تضمنتها

أولا :الأسئلة

جدول رقم (١٨) يبين الأوزان النسبية لموضوعات التعليم كما جاءت فى أسئلة الأعضاء الخاصة بالتعليم

الموضوع	٪
١ - تعليم جامعى وعالى	٪ ٤١
٢ - التعليم الفنى	٪ ١٣,٦
٣ - المعلمون	٪ ٨
٤ - التعليم الأساسى	٪ ٧
٥ - الأبنية التعليمية	٪ ٦,٦
٦ - تطوير التعليم	٪ ٥
٧ - محو الأمية وتعليم الكبار	٪ ٤,٧
٨ - التعلم الخاص	٪ ٢,٣
٩ - مشكلة الدروس الخصوصية	٪ ٢,٣
١٠ - الامتحانات	٪ ٢
١١ - الكتب الدراسية	٪ ١.٤
١٢ - المواد الدراسية	٪ ١,٤
١٣ - الثانوى العام	٪ ١
١٤ - الرعاية الصحية للطلاب	٪ ١.١
١٥ - المشاركة الشعبة	٪٠,٤
١٦ - مدارس اللغات	٪ ٠,٤
١٧ - دور الحضانة	٪ ٠,٤

يتضح من الجدول السابق

-استحواذ التعليم الجامعى والعالى على النصيب الأكبر من الأسئلة المطروحة على وزير التربية والتعليم حيث بلغت نسبته ٤١ ٪ من جملة الأسئلة المطروحة ، وقد تركز الحديث عنه فى الفصل الرابع والثالث .

- جاء بعد ذلك التعليم الفنى حيث بلغت نسبة الأسئلة الخاصة به ١٣,٦ ٪ من إجمالى الأسئلة المطروحة على وزراء التربية والتعليم ، وقد جاء الفصل الرابع فى المقام الأول من حيث الاهتمام بالتعليم الفنى كما عكسته الأسئلة .

- ثم المعلمون الذين شغلوا ٨٪ من أسئلة الأعضاء ، وتركز الحديث عنهم فى الفصل الأول والثانى .

ومن الملاحظ من تحليلنا للأسئلة على مدار الفصول التشريعية الستة أن هناك أسئلة استأثر بها فصول تشريعية معينة فمثلا مشكلة الدروس الخصوصية نجد أن الأسئلة الخاصة بها والتى بلغت ٢,٣ ٪ من إجمالى الأسئلة المطروحة على الوزراء كانت فى الفصل التشريعى الخامس فقط ، كما شهد هذا الفصل أسئلة كثيرة عن سياسة الوزارة فى مراحل التعليم المختلفة حيث بلغت نسبتها فى هذا الفصل ٧٢ ٪ من جملة الأسئلة عن سياسة الوزارة والموزعة على مراحل التعليم المختلفة .

ثانيا : الاقتراحات برغبات

- جدول رقم (١٩) يبين الأوزان النسبية لموضوعات التعليم كما جاءت فى الاقتراحات برغبات التى تقدم بها الأعضاء والخاصة بالتعليم .

الموضـــــــــوع	٪
١ – الأبنية التعليمية	٪٤٠
٢–التعليم الجامعى والعالى	٪٢٥
٣– التعليم الأزهرى	٪٧,٢
٤– التربية الدينية والقرآن الكريم	٪٦,٣
٥–التعليم الفنى	٪٤,٥
٦– المواد الدراسية	٪٢,٧
٧– المعلمون	٪٢,٧
٨– الخدمات الطلابية	٪٢,٧
٩ – محو الأمية	٪١,٨
١٠ – التعليم الخاص	٪١,٨
١١ – التعليم الأساسى	٪٠,٩
١٢– التعليم الثانوى	٪٠,٩
١٣– التربية الوطنية والعسكرية	٪٠,٩
١٤–الزى المدرسى	٪٠,٩
١٥–تعليم اللغات	٪٠,٩

ويتضح من الجدول السابق استحواذ الأبنية التعليمية على الاقتراحات برغبات المقدمة من الأعضاء حيث بلغت نسبتها ٤٠ ٪ من جملة الاقتراحات برغبات الخاصة بالتعليم ، وقد تركزت كلها فى الفصل التشريعى الأول وكانت تدور معظمها حول بناء المدارس فى القرى والمحافظات ، ويمكن إرجاع هذه النسبة العالية جدا إلى محاولة الأعضاء لتنفيذ وعودهم الانتخابية حيث أن باقى الفصول التشريعية لم تشهد اقتراحا بهذا الشأن إلا فى الفصل التشريعى الثالث حيث شهد اقتراحا برغبة واحدة فقط ، ثم تلا ذلك أيضا التعليم الجامعى والعالى بنسبة ٢٥ ٪ أى أن التعليم الجامعى لا يزال فى مقدمة الاهتمامات .

ثالثا :طلبات الإحاطة

جدول رقم (٢٠) يبين الأوزان النسبية لموضوعات التعليم كما جاءت فى طلبات الإحاطة الخاصة بالتعليم

الموضوع	٪
١-التعليم الجامعى والعالى	٤٥ ٪
٢-حالات التسمم فى المدارس	٨,٦ ٪
٣-الأبنية التعليمية	٦,٥ ٪
٤-المعلمون	٦,٥ ٪
٥-الكتب المدرسية	٤,٣ ٪
٦-التعليم الأساسى	٤,٣ ٪
٧-التعليم المفتوح	٢ ٪
٨-الامتحانات	٢ ٪
٩-التربية العسكرية	٢ ٪
١٠-الإرهاب والتطرف	٢ ٪
١١-فصول الخدمات	٢ ٪
١٢-مدارس اللغات	٢ ٪

ويتضح من الجدول السابق أيضا استحواذ التعليم العالى والجامعى على النصيب الأكبر من طلبات الإحاطة حيث بلغت نسبته ٤٥ ٪ من أجمالى طلبات الإحاطة المقدمة .

رابعا :الاستجوابات

جدول رقم (٢١) يبين الأوزان النسبية لموضوعات التعليم كما جاءت فى الاستجوابات الخاصة بالتعليم .

الموضوع	٪
١-التعليم الجامعى	٪ ٦٦
٢- السياسة التعليمية	٪ ١٦,٦
٣-انتهاك الدستور	٪ ١٦,٦

يتضح من الجدول السابق أيضا استحواذ التعليم الجامعى والعالى على النصيب الأكبر من الاستجوابات حيث بلغت نسبتها ٦٦ ٪ من إجمالى الاستجوابات المقدمة من الأعضاء .

وقد تركزت الاستجوابات فى الفصل الخامس حيث تقدم الأعضاء بثلاثة استجوابات مثلث ٥٠ ٪ من إجمالى الاستجوابات المقدمة للمجلس وشهد كلا من الفصل الثانى والثالث والرابع استجوابا واحدا و داروا كلهم حول التعليم الجامعى .

خامسا :طلبات المناقشة

شهد الفصلان الرابع والخامس طلبات مناقشة من بعض السادة الأعضاء لمناقشة السياسة التعليمية

بعد ما تم استعراضه عن التعليم كما جاء فى محاضر جلسات مجلس الشعب يمكن استخلاص النتائج الآتية :

١ - لم يحظ التعليم بالاهتمام اللائق به فى خطابات الرئيس محمد أنور السادات إذ بلغ تكرارات الحديث عنه باعتباره جزءا من السياسة العامة للدولة ٠,٦٤ ٪ . وهذه النسبة تعتبر نسبة ضئيلة جدا لا تتمشى مع أهمية التعليم باعتباره أداة من أدوات التنمية فى دولة " العلم والأيمان " .

٢- ارتفعت هذه النسبة عند الرئيس محمد حسنى مبارك إلى ٢,٥ ٪ .

٣ - فى فترة السبعينيات احتلت الأحداث الطلابية جزءا أساسيا من خطابات الرئيس محمد أنور السادات ، وبرز موضوع هام وهو ممارسة الطلاب للنشاط السياسى استحوذ على أعلى نسبة من بين الموضوعات التربوية التى أثيرت فى خطابات الرئيس ، وهذا تأثير واضح للظروف السياسية التى مرت على بالبلاد .

٤ - تنوعت الموضوعات التربوية عند الرئيس محمد حسنى مبارك وقد احتل موضوع تطوير التعليم مكانا بارزا عند الرئيس ، ويرجع ذلك إلى إدراك الرئيس أهمية التعليم كمتغير أساسى فى عملية التنمية من جهة ، وكذلك المشاكل الكثيرة التى عانى منها التعليم ومازال يعانى منها حتى اليوم حتى أن الرئيس اعتبره قضية قومية كبرى .

٥ - حظى التعليم باهتمام رؤساء الحكومة حيث بلغت نسبته ٥ ٪ من إجمالى بيانات الحكومة . وقد سجل أعلى ارتفاع له فى الفصل التشريعى الخامس ، وكذلك سجل أقل نسبة له فى الفصل التشريعى السادس .

٦ - اهتمت بيانات الحكومة بالتعليم الجامعى والعالى ، والذى سجل أعلى نسبة من بين الموضوعات التربوية المتضمنة فى هذه البيانات ، ثم جاء التعليم الفنى ، ثم التعليم الأساسى .

٧ - استحوذ التعليم الأساسى على اهتمام وزراء التعليم فى بياناتهم ، وقد شهد الفصل التشريعى الخامس (البيان الرابع) ، والذى الثقاة الدكتور فتحى سرور ، أعلى نسبة .

٨-التغيرات الوزارية المتعاقبة ،وكذلك الدمج بين وزارة التربية والتعليم والبحث العلمى تارة وفصلهما تارة أخرى ، والدمج بين وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى تارة وفصلهما تارة أخرى ، والدمج بين وزارة التربية والتعليم والثقافة ، والتى استمرت لتشكيل وزارى واحد .كل هذا أدى إلى تباين واضح فى بيانات الوزراء واستأثر كل بيان ببعض الموضوعات الخاصة . فقد شهد الفصل التشريعى الخامس (البيان الرابع) ظهور بعض الموضوعات لم تكن موجودة على مدار الفصول التشريعية الأخرى ، والتى ذكرناها فيما سبق .

٩- أما إذا انتقلنا إلى الوظيفة التشريعية للمجلس فنجد أن دور المجلس كان محددا ، وقد انحصر فى إقرار مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة (السلطة التنفيذية) أو الموافقة على اتفاقيات لها علاقة بالتعليم .

وبالنظر إلى الاختصاصات التشريعية المختلفة سنجد أن التعليم الجامعى والعالى قد استحوذ على النصيب الأكبر منها فقد احتل المكان الأول من كل الاختصاصات فيما عدا الاتفاقيات التى استحوذت المنح فيها بالنصيب الأكبر .

١٠-أما الوظيفة الرقابية للمجلس فقد شهدت نشاطا ملحوظا فاق الوظيفة التشريعية ، فقد استطاع المجلس أن يحدد موقفه من القضايا الهامة الخاصة بالتعليم ، كما عبر المجلس عن طريق أعضائه عن احتياجات وأراء البيت المصرى الذى يعانى الكثير من المشاكل فيما يخص التعليم .

-احتل التعليم الجامعى والعالى أيضا رأس القائمة فى كثير من الاختصاصات الرقابية .

- شهد الفصل التشريعى الخامس نشاطا رقابيا ملحوظا يمكن إرجاعه إلى ما طرحه الدكتور فتحى سرور أمام المجلس من رؤى أثارت الكثير من الجدل والنقاش .

١١- لم يلقى التعليم الأساسى الاهتمام اللائق به من أعضاء المجلس فلم يظهر بصورة لائقة لا فى الوظيفة التشريعية ولا الرقابية .

١٢- الاهتمام النسبى لقضية محو الأمية التى كانت ولا تزال مشكلة قومية فهى لم تأخذ حقها .

١٣-تجنب إثارة موضوع مجانية التعليم حيث : -

- احتل المكان الأخير من اهتمام الرئيس السادات .
- احتل الترتيب السابع من اهتمام الرئيس مبارك .
- احتل المركز الأخير فى بيانات الحكومة .
- لم يلقى أى اهتمام سواء فى الوظيفة التشريعية أو الرقابية للمجلس .

ويمكن إرجاع ذلك إلى أن قضية مجانية التعليم كانت فى فترة طويلة قضية مسلم بها لا تحتاج إلى نقاش. فقد ذكر الرئيس مبارك " أن هناك قضية لابد أن نكون حاسمين فيها وهى أنه لا مساس بمبدأ مجانية التعليم وعندما نؤكد هذا المبدأ فأننا نأخذ فى الاعتبار أن التعليم يجب أن يتوفر لكل أبناء الشعب بصرف النظر عن قدرتهم المادية فى بلد يعانى الملايين فيه من الدخل المحدود . وإذا أراد القادرون أن يساهموا فى تغطية تكاليف تطوير التعليم ، وأحسبهم فاعلين فنحن نرحب بهذه المساهمة ونشجعها ونعطيها حقها من التقدير " [1]

١٤- الإهمال الشديد للمرحلة الثانوية العامة فهى :-

- لم تظهر نهائيا عند رؤساء الجمهورية
-احتلت المركز الثانى عشر من اهتمامات الحكومة .
-احتلت المركز الثامن فى بيانات الوزراء .

---

[1] مجلس الشعب ، خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة إعادة ترشيحه ، الفصل التشريعى الخامس ، دورة الانعقاد العادية الأولى ، مضبطة ٢٩ .

-لم تظهر نهائيا فى الوظيفة التشريعية .

-أما بالنسبة للوظيفة الرقابية فقد احتلت المركز الثالث عشر فى الأسئلة ، والثانى عشر فى الاقتراحات برغبات .

هذه هى صورة التعليم فى الفصول التشريعية الستة لمجلس الشعب خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٥ أى خلال ما يقرب من ربع قرن ، كما عكسه التحليل الكمى للخطاب السياسى به ،سواء من السادة رؤساء الجمهورية ، أو رؤساء الحكومة ، أو وزراء التعليم ، أو من خلال ممارسة مجلس الشعب لسلطته التشريعية والرقابية .

والفصل التالى ينتقل من هذه الصورة العامة ليقدم رؤية كمية وكيفية لتحليل الأهداف التربوية فى الخطاب السياسى بمجلس الشعب .